الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: تجارة دولية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

-خلف الله مختارية

-هناد خاليدة

تحت عنوان:

اختبار العلاقة السببية لفرضيتي عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي في الاقتصاد الجزائري

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. **عابد علي**	(-أستاذ تعليم **عالي** - جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. **بلخير فريد**	(أستاذ محاضر- أ - جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. **عدة لويزة**	(أستاذ **مساعد**- ب - جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يستفتح لأفضل من اسمه كلام، ... ى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد على كل حال. ... لله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت به العقول.

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى :من قال فيهما الرحمان ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ **سورة الإسراء (الآية 23)**

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر .....

إلى من أحمل اسمه بكل بافتخار.... إلى من علمني معنى الاجتهاد وأنار لي درب الإرادة والطموح .... إلى مصدر فخري وعنوان كبريائي إلى أعز إنسان على قلبي .....إلى أبي الغالي أطال الله عمرك

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة .... إلى رمز الحب والحنان ... إلى من تستقبلني وتودعني بسمتها، إلى تاج بيتنا ورونق عائلتنا، إلى من يفوق قدرها الكلمات ويتجاوز وصفها المجلدات، إلى التي كانت دعواتها نبراسا امتد نوره

إلى :ألف :أمي، ميم :محبتي، ياء :يسري إلى أمي الحنونة أطال الله في عمرها.

إلى من آثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أخواتي وإخوتي.... زوجاتهم وأولادهم حفظهم الله لي وأدامهم نورا في حياتي

إلى كل العائلة الغالية «خلف الله" كبيرها وصغيرها وبالأخص سر بسمتي "أسامة ""شاهين" والكتاكيت أميرة وإسحاق

إلى كل من ساعدني بكلمة طيبة "خديجة، فاطمة .....حكيم "

إلى أخواتي التي لم تنجبهم أمي "سهام " "عائشة "إلى من ساعدتني في هذه المذكرة "خاليدة " وإلى الأساتذة الكرام وبالأخص أستاذة "خالدية بلعجين "والأستاذ المشرف" بلخير فريد "

إلى كل من سقط عن قلمي سهوا ولم أذكره فليسامحني.

مختارية

إهداء

الى من علمني النجاح والصبر الى ابي الغالي

إلى ريحانة العمر التي عبّقت أيامي بنفح شذاها ورسمت بالحب كل لحظات حياتي إلى أمـي الغالية

إلى إخوتي الذين لم تنجبهم أمي: نقار عمار، نقار محمد زين العابدين، صافة أحمد، سلام نادية،

إلى كـل الذيـن أحبهـم ويحبونني في الله صدقا أهدي هذا المجهود المتواضع

الى كل صديقاتي وكل دفعة مالية وتجارة دولية

الى كل أساتذة العلوم التجارية

الى من ساعدتني في انجاز المذكرة مخطارية

خاليدة

شكر وعرفان

يقولُ الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم: "لا يَشكُرُ اللهَ مَن لا يَشكُرُ النَّاسَ"

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الدكتور: "بلخير فريد" الذي تجشم عناء التعب من أجل تقويم هذا البحث وإخراجه في أحسن ثوب فله مني جزيل الشكر وفائق الاحترام.

كما أتقدم إلى اللجنة الموقرة التي شرفتني بقراءة هذا البحث وتصويبه وأذكر هنا الدكتـــــــــــــور: " عابد علي " والدكتورة: " عدة لويزة "

بجزيل الشكر والامتنان

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحات
إهداء	–
شكر و عرفان	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول والأشكال	–
قائمة المختصرات والرموز	–
مقدمة	أ،ب،ت،ث،ج
الفصل الأول : عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي	
تمهيد	7
المبحث الأول :الأسس النظرية لعجز الموازنة العامة	8
المطلب الأول :مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة	8
المطلب الثاني :أسباب عجز الموازنة العامة	11
المطلب الثالث :آليات علاج عجز الموازنة العامة	13
المبحث الثاني :الإطار النظري لعجز الميزان التجاري	25
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الميزان التجاري	25
المطلب الثاني : أسباب عجز الميزان التجاري	29
المطلب الثالث : آليات علاج الميزان التجاري	32
المبحث الثالث :العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري	41
المطلب الأول :النظريات المفسرة لعجز التوأم والتكافؤ الريكاردي	41
المطلب الثاني :أهمية دراسة العلاقة في الاقتصادات النفطية	43
المطلب الثالث :دراسة علاقة العجز في بعض الدول العربية	45
خلاصة الفصل	55

الفصل الثاني :دراسة العلاقة السببية بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر	
تمهيد	57
المبحث الأول : وضعية الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري	58
المطلب الأول : أداء السياسة المالية في ظل أهم الاصلاحات الاقتصادية وبرامج الانعاش الاقتصادي	58
المطلب الثاني: الموازنة العامة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق (2001-2020)	60
المطلب الثالث : وضعية الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2020)	64
المبحث الثاني : تطور الميزان التجاري في الجزائر (2000-2020)	69
المطلب الأول : وضعية الميزان التجاري للجزائر	69
المطلب الثاني :التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات	75
المطلب الثالث : مؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات	78
المبحث الثالث :اختبار العلاقة السببية بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر	80
المطلب الأول : اختبار الاستقرارية	80
المطلب الثاني :اختبار السببية حسب منهجية جرانجر (في المدى القصير)	82
المطلب الثالث :اختبار سببية جرانجر المطورة ل Toda and Yammamoto	84
خلاصة الفصل	86
خاتمة	87
المراجع والمصادر	90
الملخص	94

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول رقم (1-1): الفرق بين أنواع الاختلال في الميزان التجاري	**24**
الجدول رقم (1-2) :الموازنة العامة في العراق للمدة 1980-2018	**34**
الجدول رقم (1-3): الميزان التجاري في العراق للمدة 1980 -2018	**35-36**
الجدول رقم (2-1): تطور النفقات العامة، الايرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1990-2000	**43**
الجدول رقم (2-2): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة 1990-2000	**44**
الجدول رقم (2-3): تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 1990- 2000	**45**
الجدول رقم (2-4): تطور النفقات العامة، الايرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 2001-**2020**	**47**
الجدول رقم (2-5): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2001-2020	**48**
الجدول رقم (2-6): تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 2001-2020	**49-50**
الجدول رقم (2-7): تطور الميزان التجاري 2000-2020	**51-52**
الجدول رقم (2-8): التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2018-2020	**54**
الجدول رقم (2-9): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000-2020	**55**
الجدول رقم (2-10): تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات 2000-2020	**57-58**
الجدول رقم (2-11): مؤشرات الصادرات خارج المحروقات 2000-2016	**59**
الجدول رقم (2-12): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار(ADF)	**61-62**

الجدول رقم (2-13) : عدد التأخيرات الزمنية المثلى لنموذجVAR	**62-63**
الجدول رقم (2-14): اختبار سببية جرانجر:	**64**
الجدول رقم (2-15): نتائج اختبار اتجاه العلاقة السببية في المدى الطويل ل **(Toda and yammamoto)**	**66**

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الشكل رقم (1-1): التعديل عن طريق سعر الصرف	25
الشكل رقم (1-2): آلية التصحيح عن طريق الدخل	26
شكل رقم (1-3): عجز الموازنة العامة في مصر بالمليار دولار خلال الفترة (1995-2019)Findeficit	36
شكل رقم (1-4): عجز الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2019)Déficit :	36
شكل رقم (1-5): عجز الميزان التجاري في مصر بالمليار دولار خلال الفترة من (1995-2019)Tr déficit	38
شكل رقم (1-6): عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي خلال الفترة من (1995-2019)	38
الشكل رقم (2-1): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 1990- 2000	45
الشكل رقم (2-2): تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 1990- 2000	46
الشكل رقم (2-3): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 - 2020	53
الشكل رقم (2-4): مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 - 2020	56

قائمة المختصرات

الاختصار	المدلول
Y	الناتج المحلي الإجمالي
C	الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي
I	الاستثمار
G	الإنفاق الحكومي
X	الصادرات من السلع والخدمات
M	الواردات من السلع والخدمات
S	الادخار الخاص
T	ايرادات الحكومة من الضرائب
BG	رصيد الموازنة العامة
BC	رصيد الميزان التجاري
AIC	معيار المعلومات أكايك
SC	شوارتز

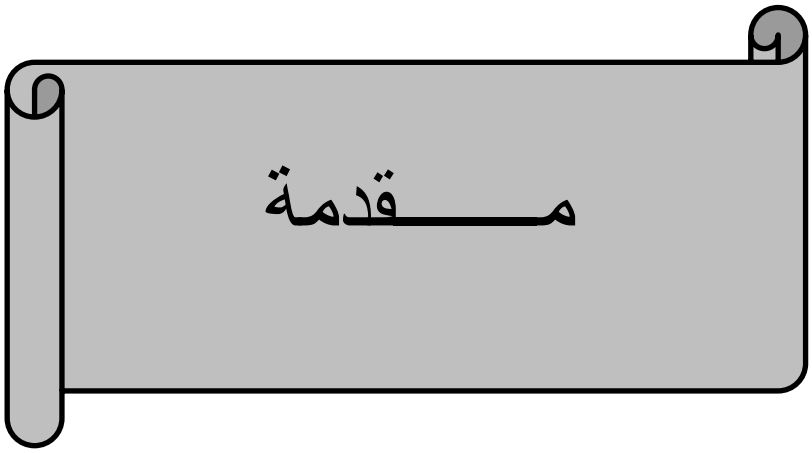
مـــــقدمة

يعتبر العجز التجاري والعجز الموازني من أهم المسائل والقضايا التي يولى لها الباحثون إهتماما كبيرا في دول العالم المختلفة ،لكونهما يعتبران المشكل الرئيسي الذي يواجه اقتصاد الدول ونجاحها يقاس بمدى نجاح سياساتها المالية و الإقتصادية و الإجتماعية ،بحيث العجز التجاري يقرأ كدليل على ضعف تنافسية البلد المعني أمام المنتجات الأجنبية ، ويؤدي إلى إستنزاف إحتياطات الدولة من النقد الأجنبي ، وبالتالي إلى ضرورة الإقتراض من الخارج في غياب مواد أخرى تسد العجز مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الإستثمار الأجنبي ، وتظطر البلدان التي تعرف عجزا تجاريا هيكليا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية أملا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات ، من أجل إعادة بعض التوازن إلى موازينها التجارية ،لكن هذا الإجراء لا يخلو من مخاطر أحيانا ، حيث يمكن أن يؤدي إلى التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات بسبب إرتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج ، ويدفع الإقتصاد بذلك إلى الدخول في ركود تضخمي ،ويشهد إرتفاعا للأسعار مصحوبا بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة .

أما بالنسبة للعجز الموازني فهو لا يعد عجز الميزانية على الدوام مؤشرا على سوء إدارة المالية العمومية ، وإنما العبرة بأوجه الانفاق العمومي ومبرراته التي إستدعت وجود العجز أصلا ، ومع نزول أسعار النفط وقلة الإيرادات وقد يرتفع العجز عندما يكون الإقتصاد في حالة إنكماش وذلك لإنخفاض الايرادات و إرتفاع النفقات ، لذلك تنتهج الحكومات سياسات إنفاقية توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد في لحظات الأزمات وتعرضه للصدمات الخارجية (تراجع الصادرات أو أعداد السياح الوافدين) أو بهدف تحفيز النشاط الإنتاجي من خلال رفع الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار)كي يبلغ النمو مداه وتنخفض أعداد المواطنين الذين يعانون من البطالة ، وفي حال لم تجد الحكومة تحت يدها ادخارا عموميا قادرا على تمويل الانفاق المطلوب ، وإذا تعذر رفع الضرائب (الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات مثلا) فإنها لا تجد بدلا من اللجوء إلى العجز وتمويله عن طريق الدين في سبيل رفع إنفاقها .

وجاء في الأدبيات الاقتصاد الكلاسيكي وجود العلاقة السببية الايجابية الصادرة من عجز الموازنة العامة مؤدية إلى عجز الحساب الجاري ، الا أن هناك غير الطرح فيما يتعلق بتشخيص العلاقة ، كما أن بعض التجارب لا تدعم هذا الطرح الكلاسيكي .

إن موضوع العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا ، وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات

في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري ، وهو مايسمى في ذلك الوقت بعجز التوأم أو العجز الثنائي .

وقد فسرت العلاقة بين العجز التجاري والعجز الموازني نظريتان مفسرتان لهما وتمثلان في المنهج الكنزي والتكافؤ الريكاردي فقد اعتقد أنصار المنهج الكنزي أن هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري وتم تفصيل فيها عن طريق آليتين رئيسيتين ، أما بخصوص التكافؤ الريكاردي فقد نص على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناتج عن التخفيض الأولى هي الضرائب وعجز الحساب الجاري حيث يصاحب إنخفاض المدخرات الحكومية زيادة متكافئة في المدخرات الخاصة نتيجة توقع الأفراد بصورة رشيدة ارتفاع أعباءهم الضريبية في المستقبل حيث أن تخفيض الضرائب الحالي هو عملية مؤقتة لهذا السبب لن يكون للنفقات الحكومية أي تأثير على سعر الفائدة ، سعر الصرف ،أو رصيد الحساب الجاري .

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط والتي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي ، حيث تعتمد في تمويل جل نفقاتها العامة من الجباية البترولية ، بالإضافة إلى اعتمادها على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية و الاستمرارية ، كما تعتمد في تحصيل إيراداتها من العملة الأجنبية على الصادرات التي هي في أغلبها من النفط والمحروقات ، بينما عرف رصيد الموازنة في فترة الإصلاحات المدعمة من طرف المؤسسات الدولية فائضا في حالة ارتفاع أسعار البترول وعجزا في حالة انخفاضها ، بينما حققت فائضا قبل سنة 2007 وعجز متتالي بعدها ، يرجع الفائض إلى ارتفاع أسعار البترول في حين يرجع العجز إلى زيادة النفقات الحكومية والإستمرار في تنفيذ البرامج التنموية وانخفاض الجباية البترولية ،لذلك التطورات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري والمتعلقة بالتوازنات الاقتصادية الكلية تستلزم وتستدعي دراسة وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري ، وإنطلاقا مما سبق تم طرح الاشكالية الرئيسية التالية :

هل توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2020 ؟

من أجل الإلمام بالاجابة على الاشكالية الرئيسية تم تجزئتها إلى عدة تساؤلات فرعية كما يلي :

أ- ماهي أقرب نظرية مفسرة للعلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الدول النفطية ؟

ب- ماهو السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر ؟

ج–هل يؤثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في المدى القصير ؟

د– هل يؤثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في المدى الطويل ؟

3– الفرضيات :

أ– أقرب نظرية مفسرة للعلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الدول النفطية هي نظرية التكافؤ الريكاردي .

ب– السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر هو إنخفاض أسعار البترول .

ج– نعم يؤثر عجز الموازنة العامة في ميزان التجاري على المدى القصير .

د– لا يؤثر عجز الموازنة العامة في الميزان التجاري على المدى الطويل .

4– أهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة كالآتي :

– محاولة معرفة العلاقة السببية بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري .

– دراسة أي نظرية أقرب لتفسير علاقة عجز الموازنة العامة والميزان التجاري .

– تحليل تطورات عناصر الموازنة العامة والميزان التجاري .

5– أسباب إختيار البحث

: تعددت الدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع و انقسمت إلى دوافع ذاتية وموضوعية تمثلت في :

– تزويد الرصيد المعرفي حول علاقة العجز بين الموازنة العامة والميزان التجاري .

– ملائمة موضوع الدراسة لطبيعة التخصص .

– الميل الشخصي لتحليل هذا الموضوع حيث إرتأينا إلى تحليل الدراسة حسب منهجية جرانجر .

–نظرا لعدم تواجد موضوع الدراسة في المكتبة الجامعية .

– الموضوع إقتصادي بحيث يتعلق بأهم مؤشرين الموازنة العامة والميزان التجاري .

- الأهمية البالغة التي تكتسبها العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري .

- محاولة معرفة السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة والميزان التجاري .

6-حدود الدراسة :

اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على الجزائر و أخذ بعض الدراسات العجز في بعض الدول العربية (مصر ،العراق ،الأردن)،حيث إشتملت الدراسة إحصائيات من تقارير وطنية وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2020، ومن جهة أخرى أن الفترة المستهدفة 2000-2020 شهدت طفرات على مستوى أسعار النفط العالمية (صدمة 2008و2009وأخيرا أزمة أواخر 2014)

7-منهج الدراسة :

من أجل القيام بالاجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ،إذ قمنا بتتبع مفهوم الموازنة العامة وكل ما يتعلق بها وكذلك مفهوم الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه ،ثم بعد ذلك قمنا بعرض المعطيات وتحليلها لنصل إلى جملة من الاستنتاجات واستخدام طريقة جرانجر في المدى القصير وطريقة Toda and Yammamotoعلى المدى الطويل لمعرفة وجود علاقة أم لا

8- الدراسات السابقة :

1- دراسة لحسن دردوري بعنوان سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس ، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013-2014.

بعد ظهور مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة في الكثير من الدول عموما و الدول النامية خصوصا بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى لتزايد حجم الإنفاق العام من جهة وتقاعس الإيرادات العامة عن مجاراة الإنفاق العام من جهة أخرى، وقعت معظم الدول في عجز مالي كبير فأصبح هذا
المشكل من أهم المشاكل التي تشغل بال معظم الحكومات وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه ،خصوصا في فترة الثمانينات أين أصبحت معظم دول العالم تعاني من هذه المشكلة ومنذ ذلك الحين تزايد الاهتمام بسياسة الميزانية باعتبارها وسيلة فعالة في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ، حيث أولت لها الدول اهتماما كبيرا باعتبارها سببا وعلاجا لعجز الموازنة العامة للدولة في نفس الوقت.

و لقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012 ،لأنه ومع تسارع الأحداث الاقتصادية في العالم وتحول الأنظمة الاقتصادية إلى أنظمة اقتصاد السوق تغيرت السياسات الاقتصادية وانعكس ذلك على معظم الدول النامية عموما والجزائر وتونس خصوصا حيث تغير مجرى سياساتها الموازنية خصوصا مع تفاقم أزمة المديونية واللجوء للمؤسسات المالية الدولية، من اجل الإصلاحات وتجاوز الاختلالات الاقتصادية عموما وعجز الموازنة العامة خصوصا والذي تزايد حجمه بسبب التسارع الهائل في نمو الإنفاق العام وشح الموارد المالية واعتماد الدول على موارد معينة ومحدودة وغير مستقرة.

ولإظهار دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة أكثر قمنا بمقارنة كل جوانب سياسة الميزانية في الدولتين خلال نفس الفترة، سواء ما يخص الأطر التي تحكمها أو تأثيرها على الموازنة العامة للدولة أو طرق تمويل العجز الموازني في كلا الدولتين ، فتوصلنا إلى أن سياسة الميزانية من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في علاج عجز الموازنة العامة وذلك باستخدام أدواتها المتنوعة و ان من بين المبررات الأساسية للجوء الجزائر وتونس للإصلاحات الاقتصادية هو استعادة التوازن في الموازنة العامة، فلقد نجحت إلى حد بعيد في الوصول لتحقيق التوازنات الكلية عموما والتحسين من أداء سياسة الميزانية خصوصا ، وتوصلنا إلى أن آليات سياسة الميزانية في الجزائر وتونس تؤثر في رصيد الموازنة العامة ولكن يختلف التأثير في كلتا الدولتين، و في الأخير استنتجنا مدى أهمية سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني عن طريق انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيدة تتماشى والظروف الاقتصادية لكل دولة.

2- بوطويل سليمة اليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري 2000-2017، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018

هدفت هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية التالية تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري وخلصت الى مجموعة من النتائج: معرفة مدى تأثير وضعية الميزان التجاري الجزائري بالمتغيرات والتحولات الاقتصادية، معرفة الدور الذي تلعبه كل من الواردات والصادرات لتحديد وضعية الميزان التجاري.

3- دراسة أحمد ضيف ،ميلود وعيل بعنوان علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر (اختبار فرضية عجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990-2017)،مجلة معهد العلوم الإقتصادية ،المجلد 23،العدد2،السنة 2020،جامعة البويرة .

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري ، واختبار نظرية عجز التوأم حسب النظريات المفسرة لها و إسقاطها على حالة الجزائر للفترة (1990-2017) ، ولقد توصلنا إلى نظرية عجز التوأم محققة في الإقتصاد الجزائري بشكل واضح ، وهذا ما أكدته الدراسة التحليلية والقياسية ، إلا أن تفسيرها لا يخضع للنظرية الإقتصادية (لا الكنزية ولا الريكاردية) كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد

ريعي أغلب متغيراته الاقتصادية تخضع لتغيرات أسعار البترول ، ولقد توصلنا إلى علاقة طردية بين العجزين في الاتجاهين ،ويرجع ذلك إلى تأثر كل من الميزانين بتغيرات أسعار البترول ، وهذا ما يتوافق مع أغلب الدراسات الخاصة بالدول الريعية ،كما أثبتت نتائج الدراسة بأن أكثر من 6،8% من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل وعودتها إلى حالة التوازن ،وعليه يجب إتخاذ سياسات إقتصادية تخفف من العجز في الميزانين كل على حدة .

4- عربية يوسف تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري الجزائر مذكرة ماستر، 1990-2019، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021.

هدفت هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية التالية: أثر الرصيد الميزان التجاري على توازن الميزانية العامة في الجزائر وخلصت الى مجموعة من النتائج: التحقق من طبيعة العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري الجزائري واتجاهها، تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري الجزائري قياسيا

9- صعوبات الدراسة :

مثل أي بحث علمي قد يواجه بعض الصعوبات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

-صعوبة جمع البيانات المتعلقة خاصة الكتب التي تتعلق بالتكافؤ الريكاردي وعجز التوأم .

-عدم تواجد الدراسات في مكتبة الكلية التي تناولت دراسة تشبه موضوعنا .

10- هيكل الدراسة :

بناءًا على الأهداف الأساسية للموضوع و استنادًا على الإشكالية المطروحة وللإجابة على التساؤلات المطروحة سابقًا تم تقسيم البحث إلى فصلين موضحين فيما يلي:

الفصل الأول: والذي كان بعنوان عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي وتضمن الأسس النظرية لعجز الموازنة العامة فقد شملت مفهومها ومكونات والأهداف بالاضافة إلى اسباب العجز وآليات علاجه وبطبيعة الحال تطرقنا إلى الإطار النظري لعجز الميزان التجاري فيما يخص المفهوم والعناصر والعوامل المؤثرة في الميزان التجاري وكل النقاط المتطرقة لها سابقا في الموازنة العامة وفي ختام الفصل أخذنا العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري وأخذ بعض الدول العربية كأمثلة عن ذلك.

الفصل الثاني: وهذا كان لب دراسة موضوعنا بحيث كان عنوانه دراسة العلاقة السببية بين عجز الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر فقد كانت أهم النقاط وضعية الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري وتحليل مكونات الموازنة العامة والميزان التجاري ، بالاضافة إلى اختبار العلاقة السببية حسب منهجية جرانجر في المدى القصير وفي المدى الطويل Toda and Yammamoto .

الفصل الاول:

اختبار العلاقة السببية لفرضيتي عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي (الإطار المفاهيمي)

تمهيد:

إن فهم العلاقة الكمية والسببية بين كل من عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري يعد من الأمور المهمة في صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع ،إذ أن العلاقة بين هذين المتغيرين ومدى تأثير كل منهما على الآخر يكون له أساس نظري منطقي يتم من خلاله هذا التأثير ،وبدون فهم اتجاه وآليات هذه التأثيرات لا بمكن اتخاذ السياسة الفعالة التي تسهم في علاج هذه الظاهرة ،فضلا عن عديد من الاختلالات المرتبطة بها ، فإذا كان عجز الميزانية هو الذي يسبب عجز الحساب الجاري من خلال التأثير في سعر الفائدة وسعر الصرف أو التأثير المباشر من خلال زيادة الدخل وارتفاع معدل التضخم ،فإنه يجب أن ترتكز السياسات الاقتصادية على تطبيق السياسة المالية الفعالة التي تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة والحد من النفقات العامة ،بينما إذا كان عجز الحساب الجاري هو الذي يسبب عجز الميزانية ،فإنه يجب التركيز على السياسات التجارية وسياسة سعر الصرف التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات ،،أما إذا كانت العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه ،فإنه يجب التوافق بين كل من السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية لعلاجهما وعلاج الاختلالات المرتبطة بهما في الاقتصاد ، وبالتالي فإن هذا البحث يمثل أساسا تطبيقيا يساعد في اتخاذ السياسات التي من شأنها أن تؤثر على هذه الظاهرة وتعالج الاختلالات الأخرى المرتبطة بها ، وكذلك بعض النظريات المفسرة لها.

المبحث الأول: الأسس النظرية لعجز الموازنة

تعتبر الميزانية العامة المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، لذلك ازدادت أهميتها وأصبحت أداة مهمة لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو الأفضل، لذلك سنسلط الضوء في هذا المبحث على الميزانية العامة ويجب التعرف على أهم حيثياتها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة

من خلال الموازنة العامة تتم الإجابة على عدة تساؤلات، فمثلا من أين تأتي وأين تصرف، ومنه سنقدم بعض المفاهيم الأساسية التي تتعلق بها من تعريف ومكونات والأهداف القائمة من أجلها.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

– تعرف الموازنة العامة على أنها :« تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة ،وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية ،فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية »[1]

– وكما يمكننا تعريفها على أنها :« نظرية توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة »[2]

– وتعرف أيضا على أنها :« أداة مالية مهمة إذ أنها توضح المركز المالي للدولة فضلا عن استخدامها كوسيلة للتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي ،وبالتالي هي الأداة الرئيسية التي تسهل للدولة من خلالها مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع »[3]

---

1 –لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر–تونس– أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014، ص97

2 –سلوى برور، دورصندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000_2016، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي ، جامعة 8ماي 1945، الجزائر ،2018،ص4

3 –سهيلة بوعلاق، نسرين سلامة، أثر السياسة المالية على عجز التوأم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2017، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل،م،د)،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،، جامعة العربي التبسي ، تبسة ،الجزائر ،2020،ص 17

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الميزانية العامة هي عبارة تقدير احتمالي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار نظام الميزانية، فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا.

الفرع الثاني: عناصر الموازنة العامة

إن هيكل الموازنة العامة ما هو إلا انعكاس لحالة الإيرادات والنفقات العامة، وبالتالي فإن هذه الموازنة العامة تتكون من عنصرين أساسين (الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة) وهما على التوالي:

أولا: النفقة العامة

1- تعريف النفقة العامة: هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام لتحقيق نفع عام، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشمل على ثلاثة عناصر:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- النفقة العامة يقوم بيها شخص عام.
- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

2- تقسيمات النفقة العامة:

يتضمن تقسيمات النفقات العامة دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها إلا أن هذا التقسيم في مجمله النظري والتطبيقي يستند إلى تقسيمين وهما:

2-1 التقسيمات الاقتصادية أو العملية للنفقات العامة:

يعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات نظرا لاعتباره معيار حديث ومتطور يتماشى والظروف الاقتصادية، ووفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها.

أ- معيار طبيعة النفقة: يتم التمييز بين نوعيين من النفقات وهما:

- **النفقات الحقيقية:** وتشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية (الأرض، العمل ، رأس المال) لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة ، حيث أن الدولة من وراء إنفاقها تنتظر الحصول على خدمات ومنافع مباشرة .
- **النفقات الحكومية التحويلية:** هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائما اقتصادية مثالها: الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة.

ب_ معيار دورية النفقة الحكومية: يتم تقسيم النفقات العامة إلى نوعيين هما:

- **النفقات الجارية (العادية):** تشمل النفقات التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات وتشمل الرواتب والأجور وفواتير المياه والكهرباء وغيرها.
- **النفقات غير العادية: هي** تلك النفقات التي لا يتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن سنة وكمثال عن ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية.

ج _ معيار الهدف من النفقة: نميز بين ثلاث مجموعات رئيسية للنفقة العامة كما يلي:

- **النفقات الإدارية:** هي تلك المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.
- **النفقات الاقتصادية:** وتتضمن الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية وزيادة كفاءة الاستثمار العام.
- **النفقات الاجتماعية:** يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي وتكون موجهة في أغلبها إلى الدخول المتدنية وأهمها تلك المتعلقة بالتعليم، الصحة والإسكان.

2-2- التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقات العامة:

يقصد بها تلك التقسيمات التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، ويشمل هذا التقسيم على:

أ - التقسيم الإداري :يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلائم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة، فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام، حيث يخصص كل قسم لجهة إدارية معينة، هدا الأخير يقسم إلى عدة فروع إنفاقية والتي بدورها تقسم إلى عدد من البنود الإنفاقية حيث يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة.

ب - التقسيم النوعي :وفق هذا النوع يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام.

ج - التقسيم الوظيفي :يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، حيث تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف لتحقيق نفس الغرض في قسم واحد، حتى ولو كانت موزعة على عدة مصالح.

ثانيا :الإيرادات العامة:

1_تعريف الإيرادات العامة:

هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها

ويمكن تعريفها أيضا بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة ساء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

تقسيم الإيرادات العامة:

تقسم الإيرادات العامة إلى عدة تقسيمات أهمها:

1-2-الإيرادات العادية :وهي تلك الإيرادات التي تتكرر وتدرج تقديراتها في نظام الموازنة العامة سنويا ، وتستخدم لتمويل النفقات العامة وتضم هذه الإيرادات الدورية ما يلي :

أ- الإيرادات الاقتصادية :في عصرنا أصبحت الدولة تمتلك المشروعات التجارية والصناعية الكبرى بالإضافة إلى الملكية المختلطة بينها وبين الخواص، حيث أن الدولة قديما كانت ممتلكاتها تتعدى الأراضي الزراعية والجسور والغابات والمناجم والمحاجر وغيرها وتنقسم ممتلكات الدولة إلى ممتلكات عامة وخاصة وتضم:

- **الممتلكات العامة :**

ويقصد بها الأموال التي تملكها الدولة والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام تخصص للنفع العام، حيث تحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، ومثال هذه الممتلكات الموانئ، الحدائق العامة، الطرق ..الخ، والقاعدة التي تحكم الممتلكات العامة هي مجانية الانتفاع، لكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات، والهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات وليس الهدف من ذلك الحصول على إيراد، ومنه يمكن القول أن الممتلكات العامة ليست مصدرا رئيسا من مصادر الإيرادات العامة للدولة.

- **الممتلكات الخاصة :وتضم**

✓ **الدومين العقاري** :ويطلق ذلك على كل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر، الطرق والسدود والجسور وغيرها من الممتلكات العقارية العامة للدولة.

✓ **الدومين التجاري والصناعي** :ضم المشروعات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة وتديرها بنفسها وتدر هذه المشروعات إيرادات مالية تعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة.

✓ **الدومين المالي** :يقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم، السندات المملوكة للدولة التي تحصل على أرباح بفوائد تعد ماليا ضمن إيرادات أملاك الدولة.

ب_ الإيرادات السيادية :هي التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد ومن أهمها:

- **إيرادات الرسوم:** يعرف الرسم بأنه مبلغ مالي يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو إلى أية سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تقوم بها السلطة العامة لصالحهم، يتطلب الرسم موافقة السلطة التشريعية.
- **إيرادات الضرائب:** الضريبة هي التزام نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا لقدراتهم التكلفية بصفة نهائية بدون مقابل قصد المساهمة في تغطية الأعباء العامة.

تنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة، حيث تضم الضرائب المباشرة ضرائب على الدخل، ضرائب على رأس المال أما الضرائب غير المباشرة فتضم :الضرائب على الاستهلاك، الضرائب على التداول.

2-2- الإيرادات غير العادية :يطلق عليها أيضا غير الدورية أو الاستثنائية وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة في ظروف غير عادية ولا تتكرر بصفة دورية كل سنة مثل :القروض أو الإصدار النقدي ...إلخ

- **القروض العامة :**تعرف بأنها مبالغ نقدية أو عينية تفرضها الدولة أو من يمثلها لمواجهة نفقات عامة استثنائية غير عادية، مع الالتزام مضافا إليها فوائد طبقا لشروط القرض، تنقسم القروض إلى:

✓ **من ناحية حرية الأفراد في الاقتراض:** تنقسم إلى نوعين وهما القروض الإجبارية والقروض الاختيارية.

✓ **من ناحية النطاق الإقليمي :**تنقسم إلى قروض خارجية وقروض داخلية .

✓ **من ناحية الزمن :**تنقسم إلى قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

- **الإصدار النقدي الجديد** : تلجأ إليه الدولة لتمويل العجز في موازنتها العامة ، وهو أسلوب تمويل يتسبب في إحداث تضخم بالإضافة إلى موارد أخرى تتمثل في فوائض الهيئات الاقتصادية العامة وكذلك الأثمان العامة والتي تدل على ما ينفعه الفرد للدولة مقابل خدمة يحصلون عليها ،مثل خدمات البريد والمياه وغيرها [1].

الفرع الثالث: أهداف الموازنة العامة:

الموازنة ذات أهداف ، حيث تشمل هذه الأهداف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو المالية منها، إن الدولة وممثلوها تهدف إلى تحقيق جميع هذه الأهداف وذلك لتحقيق المصلحة العامة والخاصة أيضا ،حيث تظهر الأهداف السياسية من خلال فرض البرلمان ممثلو الشعب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية و اختيار النظام المالي ،أما الأهداف الاقتصادية تظهر من خلال مواجهة التقلبات الاقتصادية على غرار التضخم ولانكماش ، أما الأهداف الاجتماعية فتظهر من خلال رفع القدرة الشرائية للمواطن وسياسة إعادة توزيع المداخيل بين جميع الطبقات الاجتماعية ، أما الأهداف المالية فتظهر من خلال إعطاء و إبداء صورة حقيقية وشفافة لقنوات صرف النفقات ومصادر تحصيل الإيرادات .[2]

المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقمه والآثار المترتبة عنه، وعدم قدرة اقتصاديات هذه البلدان على تحمل تبعاته، ومن الأمور الجديرة بالدراسة والاهتمام مفهوم عجز الموازنة العامة والإلمام بجميع جوانبها من أنواع وأسباب.

---

1 –صيفور الهاشمي، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000،2020، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، ص17،18،19،20،21،22

2 –عيماد داتو سعيد، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص73

الفرع الأول: مفهوم العجز

_ يعرف عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة «زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية ،أي عدم توازن الموازنة العامة .[1] »

_ ويعرف عجز الموازنة العامة أيضا بأنه:» قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة.[2] »

_ « عجز الموازنة هو عبارة عن رصيد موازي سالب بحيث تكون نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها.[3]»

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف عجز الموازنة العامة على تغطية النفقات العامة، وكما يمكننا أن نقول بأنه عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة كنتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

يتمثل عجز الموازنة العامة في:

1-العجز الجاري :وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الانفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

2-العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الحالية. وهذا لا يمكن تصور وقوعه في الاقتصاد الاسلامي الذي لا يقوم في تعاملاته على الفوائد الربوية بل على الأرباح.

3-العجز التشغيلي: وهو العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار).

4-العجز الشامل: يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

5- العجز المقصود (المنظم): وهو يتمثل بسلسلة إجراءات تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فيتولد العجز المقصود.

---

1 -لحسن دردوري، مصدر سابق، ص114

2 -خالد ببوش، عبد الغني سليماني، إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة، دراسة حالة الجزائر لفترة 1999،2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر ،2016، ص25

3 -صيفور الهاشمي، مصدر سابق، ص25

ويعبر عنه أيضا بالعجز المقدر ويمكن حدوثه في الاقتصاد الإسلامي الذي قد يواجه بعض الظروف الطارئة التي تحتاج لزيادة النفقات العامة لسدها مما قد تعجز معه الإيرادات العامة العادية عند تغطيتها.

6-العجز الهيكلي: يتمثل هذا العجز في عجز معدلات نمو الايرادات العامة عن مسايرة ولحاق معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت أي استمرار العجز لسنوات متتالية وبصورة مستمرة، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي.

وهذا سببه يعود إلى عدم توازن الجهاز المالي للدولة وهذا النوع من العجز لا يمكن أن نتصور تصور وقوعه في الاقتصاد الإسلامي الذي يستمد أحكامه من تعاليم الإسلام الذي من إحدى توجيهاته الاعتدال والقوامة في الإنفاق العام على ما أظن .[1]

الفرع الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العامة ولعل أبرزها سببين رئيسين يرجع أحدهما إلى انخفاض الإيرادات العامة والآخر إلى تزايد النفقات العامة أو لوجود الحالتين معا.

أولا: زيادة النفقات العامة

هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة ونمو النفقات العامة للدولة نبرزها فيما يلي:

1- توسع مساحة نشاط القطاع العام، وبالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي الرأسمال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وأيضا تدعيم الهيكل الصناعي.

2- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي.

3- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.

4- اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعامليين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية.

5- رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجز عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.

---

1 -عبد الرحمان ذياب، ترشـيد الإنفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة، دراسـة مقارنة، مذكرة تخرج تدخل ضـمن متطلبات الحصـول على شـهادة الماستر في العلوم الإسـلامية، معهد العلوم الإسـلامية، قسـم الشـريعة، تخصـص، معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ،2019، ص27،28

6- تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية.

7-نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أم خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة وبالتالي زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

ثانيا: تراجع الإيرادات العامة للدولة

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:

- ✓ زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف كفاءة الإدارة الضريبية.
- ✓ انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.
- ✓ ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الموارد الحكومية حيث يعود السبب إلى ظآلة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وبالتالي ضآلة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث أن الضرائب غير المباشرة ذات أثر تضخمي، وذلك جراء ارتفاع الأسعار بسببها من جهة وافتراض توجيه حصيلتها للنفاق العام الاستهلاكي حيث أن التضخم له أثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة.
- ✓ عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي إلى عدم استجابتها (النظم الضريبية) إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فأن الأنظمة الضريبية مليئة بالاستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.
- ✓ زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجارة الخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية ،حيث أن لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة ولكن مع عدم استقرار الأسعار وذلك ما يؤدي إلى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات وبالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة ، وهناك أيضا عامل من العوامل التي تؤدي تباطؤ في معدلات نمو الإيرادات وهو الضعف الكبير الذي تتسم به الطاقة الضريبية والتي يعبر عناه بحصيلة الضرائب بجميع أنواعها وذلك مقارنة بالناتج المحلي ويعود السبب في ذلك إلى تدني متوسط دخل الفرد ،وعدم العدالة الضريبية حيث أن أصحاب الدخول الكبيرة وأصحاب الأملاك الكبيرة لا يخضعون للضرائب لما لهم من نفوذ ، وذلك ما ينقص من حصيلة الضرائب وبالتالي التباطؤ في زيادة إيرادات الدولة العامة .[1]

المطلب الثالث: آليات علاج عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة سمة تعرفها أغلب الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ولذلك يوجد آليات لعلاجه بالإضافة إلى مصادر تمويله وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

---

1 -دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر ديسمبر 2013، ص105،106،107

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

– تعرف السياسة النقدية على أنها:» تلك السياسة التي لها علاقة بين النقود والجهاز المصرفي، والتي لها تأثير في عرض النقود من أجل التحكم في القدرة الشرائية للمجتمع.[1]»

– وتعرف أيضا على:« أنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي.» [2]

– كما عرفت أيضا: «مجموع التدابير التي تهدف إلى تسيير الكتلة النقدية، وأسعار الفائدة من أجل الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي.[3]»

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة الإجراءات والقواعد والأساليب التي تقوم بها السلطات النقدية للتحكم والتأثير في حجم المعروض النقدي، وذلك بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني، وكذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة.

2– أهداف السياسة النقدية: نجد منها ما يلي

أ– التوازن المالي: ويقصد به استغلال موارد الدولة على أحسن وجه، فيجب أن يتميز النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وعدم توظيف القروض إلا لأغراض إنتاجية.

ب– التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعيين العام والخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد.

ج– التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية.

هـ– التوازن العام : أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي)، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة .[4]

3– أدوات السياسة النقدية:

تعتبر الأدوات الرئيسية وتنفيذ السياسة النقدية للدولة وتتمثل في:

---

1 –لحسن دردوري، مصدر سابق، ص24

2 –فضيل سايب، مصطفى بوشامة، السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازني خلال الفترة (2000،2020) دراسة حالة صندوق ضبط الموارد في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد01 (2022)، ص239

3 –لحسن دردوري، مصدر سابق، ص25

4 –فضيل سايب، مصطفى بوشامة، مصدر سابق، ص240

أ- تغيير سعر الفائدة:

إن الفائدة سعر بوجهان، الوجه الأول يتمثل في المبالغ التي تتقاضاها البنوك مقابل منح القروض اختلف المتعاملين، أما الوجه الثاني فيتمثل في المبالغ التي تدفعها البنوك التجارية للمودعين لديها، فتغير سعر الفائدة، يتوقف على السياسة النقدية المنتهجة فمثلا لما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة فالهدف منه التقليل من تقديم القروض لأن تحفيز المستثمرين يتماشى إقبالهم لما تكون سعر الإقراض قليل، والعكس صحيح في حالة تشجيع الاستثمار يعمل البنك المركزي على تخفيض معدلات فائدة القروض.

ب- تغيير سعر الخصم:

يمثل سعر خصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية أو السندات المحلية للبنوك التجارية والتي سبق وأن خصمتها لعملائها ، حيث أن كل قيم الأسهم والسندات التي تقبلها البنوك التجارية من عملائها مقابل إعطائهم قيمتها نقدا ، فإنها بدورها تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي من أجل المحافظة على سيولتها النقدية وعادة يتم ذلك مقابل عمولة معينة يحصل عليها البنك المركزي ، كما يمثل سعر خصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إقراضاها ما تحتاجه من أموال ،فسعر الخصم يعتبر مؤشرا لدى البنوك التجارية لتشخيص واقع و اتجاهات السياسة النقدية التي ينتجها البنك المركزي .

ج- تغير نسبة الاحتياط القانوني:

لواجهة إفلاس البنوك التجارية نتيجة تزايد السحب الغير متوقع من المودعين، يجب على هاته الأخيرة أن تحتفظ من احتياطي للنقود تعرف بالاحتياطي القانوني المجبر وضعه في بداية تأسيس البنك، بحيث يجب على كل بنك تجاري أن يضع نصيب من رأس ماله التأسيسي في حسابه الجاري لدى البنك المركزي.

فالسياسة النقدية حسب هذا المعيار تتغير مع تغير الأهداف فمثلا في حالة تضخم يقوم البنك المركزي برفع هاته النسبة من الاحتياطي لكل بنك لامتصاص الكتلة الزائدة والمتداولة من النقود .[1]

الفرع الثاني: مصادر التمويل الداخلي والخارجي

1- تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض:

1-1 الاقتراض الداخلي (المحلي): هناك العديد من أشكال الاقتراض الداخلي أي المحلي، حيث تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية، وذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة، ومن أهم المصادر: البنك المركزي والبنوك التجارية أو الاقتراض من الجمهور.

أ- الاقتراض من البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة ومصدرا هاما من مصادر الائتمان، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون بحاجة لدعم مالي تغطي به عجز ميزانيتها وتدعم به نفقاتها.

حيث يقوم البنك المركزي بتقديم قروض كي تواجه هذا العجز ويكون ذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية شريطة أن لا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها، وذلك تفاديا للآثار التي تنجم وتنجز عن هذه العملية.

1 -عيماد داتو سعيد، مصدر سابق، ص101،102

يعتبر اللجوء إلى البنك المركزي خطوة توسعية لأن ازدياد الائتمان المسموح للحكومة، لا يتطلب إجراء تخفيض مقابل في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث يؤدي زيادة القروض الممنوحة للحكومة توسع في القاعدة النقدية، إضافة إلى ذلك تزيد بواسطة المضاعف النقدي.

ب-أما الشكل من أشكال الاقتراض المحلي (الداخلي): هو توجه الدولة إلى البنوك التجارية، حيث يتوقف ذلك على مدى استطاعة هذه المؤسسات على تمويل الائتمان الإضافي دون تخفيض الاقتراض للقطاعات الأخرى، حيث أنه عندما لا يكون لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطات التي يمكن استخدامها من أجل الزيادة في العرض الكلي للائتمان، فإنه زيادة للاقتراض الحكومي سوف تكون على حساب القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى.

بمعنى آخر أنه إذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض زائد ،فإنه يمكن لها إقراض الحكومة من خلال الحد من الائتمان للقطاع الخاص ، بحيث سيولد ضغوطا آلية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي حيث أن هذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثر على الطلب الكلي وذلك إذا كان لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطات ، سواء كانت لديه أو قام البنك المركزي من خلال عملياته النقدية بتوفير احتياطات زائدة وإضافية، كل هذا يؤدي بالتأثير على القطاعات الأخرى ،حيث أنه في هذه الحالة سوف يكون هناك أثر توسعي على الطلب الكلي ، وعلى المخزون النقدي من خلال الائتمان المقدم للحكومة .

ج-أما المصدر الآخر الذي تلجأ إليه الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها العامة هو أذون الخزينة العامة، حيث تقوم الدولة بطرح أذونات الخزينة في السوق أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق.

وللإشارة فالخزينة العامة تقوم بتسديد الإنفاق العام وذلك عن طريق الأوراق النقدية أو الحوالات المصرفية، فإذن الخزينة هو سند بدين على الحكومة وهو دين قصير الأجل (عادة ثلاثة أشهر) وهو يتضمن بالضرورة فائدة على هذا القرض كما أشرنا سابقا، حيث يتداول هذا الإذن بنفس طرق تداول الأوراق التجارية.

حيث أنه تعتبر هذه الأداة فعالة إذا تمكنت الحكومة من جعل دخل هذه السندات مغريا، حيث أنه لنجاح هذه الوسيلة لابد أن يكون سعر الفائدة على هذه السندات موجبا، بمعنى أن يكون أكبر وأعلى من معدل التضخم، حيث يساعد على نجاح هذه الوسيلة توفير سوق واسعة للأوراق المالية تتداول فيها هذه السندات وما يشجع الأفراد على شراء هذه السندات هو الامتيازات التي تتمتع بها خصوصا ما تتمتع به من سيولة عالية وكثيرا ما تقوم الحكومة بإعفاء الفوائد على هذه السندات من الضرائب وذلك من أجل تشجيع الطلب عليها ، وما تجدر الإشارة إليه أنه لا يسمح للبنك المركزي بالدخول في شراء هذه الأذون إلا عند اللزوم ، وذلك عندما لا يكون هناك إقبال وطلب كافي على هذه الأذون ، حيث انه في هذه الحالة يدخل من أجل تغطية الفراغ غير المغطى ، حيث يقدر حجم الأذون المطروحة للبيع بقدر العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة المرغوب والمراد تغطيتها بتلك الأذون .

1-2- الاقتراض الخارجي (التمويل الخارجي): يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، خصوصا النفقات المتعلقة بالنقد الأجنبي.

أ- التمويل بواسطة التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية:

أصبح للمؤسسات الدولية أهمية واسعة في جانب التمويل الدولي ومن بين أهم هذه المؤسسات البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ، والبنوك الإقليمية ويضاف إليها مؤسسات التنمية و التمويل الدولي حيث يقوم البنك العالمي على تركيزه على المساعدات وذلك من خلال برامجه الإقراضية حيث يقوم البنك بتحقيق أهدافه من خلال دوره في الإقراض الذي يساعد الدول التي تعاني من المديونية بواسطة القروض التي يقدمها ،وذلك ما يمكن الدولة من تخفيض العجز الواقع في ميزانيتها العامة من خلال تخفيض مديونيتها ومن جهة أخرى تلجأ غلى القروض التجارية والتي تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية ، حيث أصبح من المصادر الخارجية الهامة في عملية التمويل ، حيث يمكن أن تدوم بضعة أشهر أو مدة من الزمن وموجهة لأغراض محددة .

أما بالنسبة لصندوق الدولي فيتدخل من خلال عملية التصحيح الهيكلي من خلال برامجه، وذلك من أجل علاج الاختلالات المالية الخارجية والتي سببها هو الاختلالات المالية الداخلية، حيث تقوم هذه السياسات في الأساس على تخفيض وإعادة هيكلة النفقات العامة والانفتاح على المستوى العالمي وتحرير السوق الداخلي.

يقوم صندوق النقد الدولي بوظيفتين أساسيتين، الأولى هي عبارة عن وظيفة مصرفية، فهو يقوم بإمداد أعضاءه بوسائل الدفع الدولية وذلك عند الحاجة، حيث تكون على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية، حيث تساعد هذه القروض والتسهيلات الدول التي تعاني من العجز من تقليصه وتخفيضه، أما الوظيفة الثانية هي عبارة عن وظيفة رقابية، حيث تقوم بمراقبة تصرفات الدول الأعضاء وذلك بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف.

فصندوق النقد الدولي يعمل مع المنظمات العالمية الأخرى بإرسال مختصين يعملون على إعطاء الإرشادات للسلطات بالنسبة للدولة التي تعاني من العجز، وما يجب اتخاذه للوقوف أمام المشاكل النقدية ومشاكل الميزانية، والتي تعتبر سبب في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ومن خلال كل ذلك يقوم بإعطاء المساعدات الضرورية من أجل مباشرة الإصلاحات المقترحة حيث تكون هذه الإصلاحات في المجالات التالية:

- القيام بمراجعة التشريع المالي.
- إعادة النظر في السياسات الميزانية والنقدية.
- إعطاء المساعدات لمؤسسات البنك المركزي والخزينة العمومية وإدارة الضرائب وذلك عن أجل تطويرها.

2-تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب:

إضافة إلى قيام الدولة بتمويل عجز موازنتها العامة بالقروض العامة فهي أيضا تستخدم وسيلة أخرى تعتبر من أبرز الوسائل في تمويل عجز موازنتها وهي الضريبة حيث تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة بسبب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب حيث سنتناول في هذا المطلب جميع الجوانب المتعلقة بالتمويل الضريبي لعجز الموازنة العامة للدولة.

2-1-إصلاح النظام الجبائي:

إن أغلبية الدول التي تعاني من عجز في موازنتها العامة تتميز غالبا بضعف مواردها الضريبية وانخفاض طاقتها حيث يمثل ذلك الضعف أهم الاختلالات المالية ونقطة ضعف رئيسية في ماليتها العامة وذلك ما يتسبب في عدم الاستقرار في مواردها وبالتالي عدم استطاعتها لتغطية نفقاتها المتزايدة وبالتالي وقوعها في عجز مالي،

لذلك من أجل تقوية موارد الدولة الضريبية لا بد من القيام بإصلاح نظامها الجبائي حيث لابد للدولة أن تقوم بإعداد نظام جبائي قادر على تحسين الإيرادات العامة من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة ومن أهم النقاط الهامة المتخذة في هذا الميدان نذكر:

-إقرار أساليب تخفض تكلفة احترام الالتزامات الضريبية.

-القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأثر في الدفع.

-تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة.

-إعداد أنظمة لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية.

حيث إن هذه الإجراءات لا بد لها من سند قانوني جديد ويكون مسايرا مع الوظائف الموكلة من أجل تحسين القائمين على تحصيل الضرائب وذلك عن طريق دفع حوافز مادية لهم وذلك من أجل تشجيعهم على تأدية وظيفتهم بشكل جيد ومن جهة أخرى لابد من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بزيادة معدلات فرض الضرائب، ومن أهم التدابير الخاصة بالنظام الضريبي ما يلي:

أ -تحقيق العدالة الضريبية: لابد للدولة من تحديد الأسلوب الصحيح والعادل في توزيع التكاليف الضريبية.

ب- القدرة على استخلاص الضرائب: إن الهدف الأساسي للنظام الضريبي هو تحصيل الإيرادات وذلك من أجل القيام بتمويل النفقات العامة من أجل عدم اللجوء إلى طرق التمويل الأخرى والتي لها آثار سلبية.

ج- تبسيط النظام الضريبي: لابد أن يكون القانون المتعلق بالضرائب جليا واضحا بالنسبة للمكلفين، إضافة على ذلك لابد من إحداث تعديلات عليه من أجل أن يكون قادرا على التوسع في الإيرادات لأن النظام الضريبي الواضح والبسيط يكون سهل الإدارة، إضافة إلى ضمان احترام الالتزامات الضريبية من قبل المكلفين.

د-الفعالية: لابد أن تقتطع الضرائب على وعاء واسع، وبنسب معقولة خصوصا على القطاعات المنتجة، لأنه إذا فرضت معدلات عالية للضرائب على هذه القطاعات سوف ينخفض الإنتاج والاستهلاك وذلك بارتفاع أسعار السلع وذلك ما يؤثر سلبا على الموارد.

2-2 -تسخير الموارد الضريبية (زيادة الإمكانيات الضريبية):

يمثل التوسع في الأوعية الضريبية والزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتقليل من هذا العجز، إذ أنه يمكن للحكومة وذلك لما لها من سلطة قانونية من زيادة رفع معدلات الضرائب وذلك من أجل تغطية النفقات العامة المتزايدة ولكن في حدود معينة ومعقولة، لأن تجاوز الحدود المعقولة يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، ويؤثر على دعم الأشخاص والمؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني زيادة إلى العديد من الآثار.

لذلك لابد أن تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية، بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما للإيرادات لمواجهة العجز، إذ لابد من مراعاة الاعتبارات الجوهرية التالية:

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية التي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي تفسر ضرورة تحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوفق دائما زيادة الدخل والناتج.

مما سبق سوف نتطرق إلى إمكانيات زيادة أهم الضرائب التي بواسطتها يمكن زيادة الإيرادات وتقليل العجز.

أ- الضريبة على الدخل: لابد أن تكون تصاعدية بمعنى أن تطبق بمعدلات على ذوي الدخول الضعيفة، وتنتقل تدريجيا إلى الارتفاع مع ذوي الدخول المرتفعة، نعني أنه أصحاب الدخول المنخفضة لا توجد لديهم فوائض اقتصادية.

يمكن للضريبة أن تمتصها وفي المقابل بالنسبة لأصحاب الدخول العالية والمرتفعة حيث تكون مساهمتهم في أداء الضرائب معدومة ومحتشمة مقارنة مع دخولهم لذلك ففرض الضرائب على دخول هذه الفئات يكون وسيلة لدعم الطاقة الضريبية ومن جهة أخرى تكون بمثابة حماية للقدرة الشرائية للفئات المحرومة.

ب-الرسوم على الصادرات: من أجل تدعيم الصادرات وترقيتها لابد من عدم تطبيق ضرائب مرتفعة على السلع المصدرة وذلك من أجل تشجيع المؤسسات والأشخاص المنتجين والمصدرين وحثهم على التصدير وبالتالي تزيد حصيلة الإيرادات من الصادرات وبالتالي تزيد الإيرادات.

ج- الضرائب على الأرباح: حيث يمكّن الزيادة في معدلات الضرائب أن يكون وعاءها الأرباح الصافية للمؤسسات حيث أنه إذا كان تمويل هذا العجز من خلال زيادة الضرائب على أرباح المؤسسات أن تكون مدروسة وذو نسب معقولة من أجل عدم ظهور نتائج عكسية وذلك بسبب الضرائب.

د- الضرائب العقارية : تتسم الضرائب العقارية في الدول النامية بقلة حصيلتها رغم أنه بإمكان زيادة نسبها مع اهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي ، حيث أن أسس فرض هذه الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى فهناك من يفرض الضريبة على أساس حجم الناتج السنوي للأرض ومنه من يفرضها أساس القيمة الرأسمالية للأرض ومنه من يمزج بين المعياريين على الأراضي الزراعية بصورة تتناسب مع مقدرة القطاع الزراعي على هذه الزيادة، كما يمكنها التوسع في معدلات الضرائب المفروضة على العقارات المبنية ، وما تجدر الإشارة إليه أنه في حالة التضخم ترتفع أسعار العقارات وبالتالي ترتفع أرباح المستثمرين في هذا المجال فرفع معدلات الضرائب على العقارات يزيد من الإيرادات التي تكون الدولة بحاجتها خصوصا لتغطية ولو جزء صغير من عجز ميزانيتها خصوصا في مثل هذه الحالات .

هـ- الرسم على القيمة المضافة: هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحملها المستهلك النهائي حيث تتميز بأنها واسعة التطبيق حيث تفضلها الدولة وتعتبرها أداة هامة للحصول على كم هائل من الإيرادات،

لأنها تتميز بارتفاع نصيبها النسبي من مجموع الموارد الحكومية، حيث أنه يمكن زيادة هذه الضرائب بدرجة أكبر مما هي عليه في الوقت الراهن في الدول النامية، لأنها تعتبر في نظر العديد أداة تمويلية بسيطة التشكيل وذلك وفقا لاحتياجات التنمية وظروفها.

3- تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقدي الجديد:

تلجأ الكثير من الدول إلى عملية الإصدار النقدي الجديد وذلك من أجل تمويل التنمية أو من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وكذا فرص العمل، ومن بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير والمصدر الأخير للإيرادات العامة، حيث لا يمكن وصفه بالمورد المستقر للإيرادات، وذلك لما ينجز عنه من نتائج سلبية، حيث لابد أن يكون في الحدود المعقولة.

3-1- إصدار أوراق نقدية جديدة (نقدنة عجز الموازنة العامة للدولة):

تقوم الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يعرف بنقدنة عجز الموازنة العامة للدولة وهو عبارة عن صورة من صور فرض ضرائب إضافية ، حيث أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الإصدار النقدي الجديد (طبع نقود جديدة) وذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للميزانية العامة، حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على إيرادات من أجل تغطية النفقات بمبدأ السيادة ، حيث أن الحكومة لها الحق في زيادة إيراداتها ، وذلك بواسطة سيادتها وحقها في خلق النقود .[1]

الفرع الثالث: حوكمة الإنفاق

1- مفهوم ترشيد الإنفاق:

- يمكن تعريف ترشيد الإنفاق العام بأنه: «زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يذهب إليها، وهو يتمثل في دعم قدرته على تقديم الخدمة أو السلعة العامة بأعلى درجة من الكفاية.[2] »

- ويعرف كذلك ترشيد الإنفاق على أنه:» تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدول.[3]»

- ويقصد كذلك بترشيد الإنفاق العام:» تلك السياسات التي تستهدف زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصادي الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن.[4]»

---

1 -دردوري لحسن، مصدر سابق، ص118،117،116،115،114،113،112،111

2 -دردوري لحسن، مصدر سابق، ص109

3 -لحسن دردوري، مصدر سابق، ص137

4 -رقوب نريمان، معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل، معارف مجلة علمية دولية محكمة، ص165

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيد الإنفاق هو الحد الأمثل للحد من التزايد المستمر للنفقات العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، والاعتماد على الرشادة في عملية صرف النفقات العامة وتجنب إهدار الأموال العمومية وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

2 – ضوابط ترشيد الإنفاق العام:

لتحقيق الأهداف المسطرة من عملية الإنفاق في إطار تحكمه الكفاءة والفعالية وجب الالتزام بمجموعة من الضوابط والتي يمكن حصرها في:

- ✓ تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة.
- ✓ فرض الرقابة على النفقات.
- ✓ الحرص على تجنب الإسراف والتبذير.
- ✓ القوانين والتنظيمات المشرعة من السلطة .[1]

3- ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام:

من أجل أن تصل عملية ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها ومن أبرزها ما يلي:

3-1- توفير بيئة ملائمة:

لابد من توفر بيئة من أجل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها للجميع والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات وأيضا السماح بمساهمة كل الأطراف في وضع سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها سيساهم في تحقيق أهداف ترشيد الإنفاق العام.

3-2- كفاءة الأجهزة المالية للدولة:

تعتبر كفاءة الأجهزة المالية للدولة من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام لأنها تعتبر العين الساهرة على كيفية صرف الأموال العمومية وتحصيل إيراداتها فكلما كانت هذه الأجهزة تعمل بكفاءة كاملة ومنظمة بشكل جيد كلما انعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق بالإيجاب ويمكن اعتبار هذا العنصر من الدعائم الرئيسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام باعتبار هذا الجهاز القلب النابض للموازنة العامة للدولة.

3-3- العمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال:

بحيث يسمح هذا النظام على التعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته ويقوم بمراقبة وتقييم كل العمليات الانفاقية وتقديم نشرات دورية حول النشاط المالي للدولة، بحيث يمكن للكل الاطلاع عليها وتقديم اقتراحاتهم حول عملية ترشيد الإنفاق العام.

---

1 –نريمان رقوب، دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازني في الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي ،30(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص396

3-4- إفساح المجال للقطاع الخاص: يعتبر فتح الطريق للقطاع الخاص في الكثير من المجالات من أهم العوامل الرئيسية التي تخفف العبء على الموازنة العامة للدولة بواسطة التحكم في الإنفاق العام وترشيده، ففتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل

الاستثمار في كل المجالات ينعكس إيجابيا على جانب الإنفاق العام وذلك لاقتصار نفقات الدولة على مجالات محددة وهو ما يقلص من عجزها المالي من جهة ويمكنها من التحكم الجيد في نفقاتها من جهة أخرى .[1]

1 -لحسن دردوري، مصدر سابق، ص142،143

المبحث الثاني : الاطار النظري لعجز الميزان التجاري

لكل بلد سلع وخدمات من صادرات وواردات يعتمد عليها ليست حاجيات سكانه حيث الفرق بين قيمة الصادرات وقيمه الواردات في مدة زمنية معينة يعكس مكانة الدولة التجارية مع العالم الخارجي وهذا ما يسمى بالميزان التجاري المعاملات الاقتصادية بين الدول العالم يترتب عليها استحقاقات ماليه متبادلة يتعين تسويتها الخارجي والتزاماتها نحوه ولهذا فهي تعد بيانا تسجل قيمه حقوقها والتزاماتها.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري:

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري الأداة التي تمكن الدولة من قياس مدى انخراط اقتصادها في الاقتصادي العالمي وذلك من ناحيتين من ناحية الجانب السلعي أي التجارة المنظورة ومن ناحية الخدمات اي تجارة غير المنظورة ويتأثر الميزان التجاري بعده متغيرات التي من شأنها ان تحسن حالته أو تؤثر عليه بالسلب

. يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجز في الميزان التجاري غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد أو العجز في الميزان التجاري غير صالح في البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري [1] .

- كما يمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيمة الصادرات الدولة ما وقيمة وارداتها.[2]
- يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات اي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.

الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية هونغ كونغ أستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل الميزان التجاري على انه :

الفرق بين القيمة الخاصة بالواردات والصادرات لإحدى الدول في فترة زمنية معينة ونقول أن هناك عجز في الميزان التجاري في حال كانت صادرات البلد اقل من الواردات وأن هناك فائض في الميزان التجاري في حال زادت صادرات البلد عن وارداته.

---

1 –عربية يوسف، تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، الجزائر، مذكرة ماستر جامعة المسيلة، 2020–2021، ص 29

2 –عربية يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 29

الفرع الثاني : عناصر الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري الى قسمين:

أولا: الميزان التجاري السلعي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (والواردات من السلع التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ثانيا: الميزان التجاري الخدمي:

يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة وتضم كافه الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل, السياحة, دخول العمل ,وراس المال).

ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في :

1-**خدمات النقل:**

تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها سواءا برية او بحرية او جوية وفي الجانب المدين ميزان المدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل.

2-**خدمات التعليم:**

هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة ويتم تسجيلها في الجانب المدين أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد

3-**الاتصالات:**

تتمثل في خدمات البريد والاتصالات حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

4-**السفر والسياحة:**

يغطي كيف السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون والسواح من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فتره معنية إقامتهم ,سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق ,ويعرف المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل والاستجمام ,العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية مؤتمرات...الخ, يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن, أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين .

5-**التأمين:**

يضم كل مدفوعات التامين الخاص بنقل السلع او عمليات التأمين على الحياة ،والحوادث، وإعادة التأمين، التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه فمبالغ المدفوعات إلى الدخل تسجل في الجانب الدائن ، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين .

6-نفقات الحكومة:

هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي مساهمة الحكومة النفقات الإدارية لمنظمات الدولية بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج المعاشات تسجل نفقات الحكومة المحلية بالخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومة الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

7-خدمات اخرى:

تتدرج تحت هذا البلد كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات نذكر منها نفقات الاعلان والافلام العملات المختلفة وعوائد عن الحقوق الأدبية.

8-عائدات الاستثمار:

هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة وتتمثل في :

✓-الدخل من الاستثمار المباشر أرباح الاستثمارات ، بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة.

✓-الدخل الذي لا يعود على المستثمر من ملكيته لأصول ماليه أخرى ، كالودائع المصرفية, القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات, الأوراق المالية ,والاكتتاب في أسهم ورأس مال الشركات.

ويكون الدخل الذي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض، الاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

-أما بالنسبة للآثار الميزان التجاري فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمه الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني فهو يشير أولا إلى الطاقة الإيجابية الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة و التلائم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الأتية من البلدان الأخرى كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها الى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على تصدير لما أمكن تشغيلها كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته [1].

1 - -عربية يوسف، تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، الجزائر، مذكرة ماستر جامعة المسيلة، 2020-2021، ص 32-33

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ومن أهم هذه العوامل نذكر منها:

اولا : المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1- التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات ، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية. [1]

2- معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في سنة ، أي أن (PIB) هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أم أجنبية، كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات ، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها[2].

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية الفرعية:

1- تغيرات أسعار الفائدة:

التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

2- سعر الصرف:

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[3].

---

1 –بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مذكرة ماستر، 2017-2018، ص 17

2 –بوطويل سليمة، مرجع سبق ذكره، ص17

3 – بوطويل سليمة، مرجع سبق ذكره، ص18

المطلب الثاني: اسباب عجز الميزان التجاري:

ان تحقيق فائض في الميزان التجاري يعني ان هناك طرف اخر يحقق عجزا في ميزانه التجاري، لذلك حذر بعض الخبراء من ان الفائض الميزان التجاري يتسبب بكارثة اقتصادية دولية مستقبلا، نطرا لكونه يحقق فائضا تجاريا كبيرا بشكل سنوي.

الفرع الأول : مفهوم عجز الميزان التجاري:

يعتبر مؤشر الميزان التجارة الخارجية المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة إذ يرتبط اقتصاد كل بلد اعتمادا كبيرا على البيئة الدولية ونادرا ما يحدث توازن في ميزان التجارة الخارجية أو حتى في ميزان الدولة ككل أي الوصول لموازنة متوازنة كل سنة (لا فائض لا عجز).

– يعتبر مؤشر ميزان التجارة الخارجية المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة فهو يهتم بقياس الفارق بين حجم الصادرات وحجم الواردات لكل من البضائع والخدمات المادية .

– العجز في الميزان التجاري الدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة اعلى من مستواها ، فالدولة في هذه الحالات تستورد سلعا أكبر من قدراتها بما يؤدي الى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها[1] .

. ولخفض العجز أصبح التكتل في مجموعة إقليمية ضرورة في عصرنا الحالي قاد إليه التدهور الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية العالمية وأبعادها ومخلفات الانفصال التي دعت الى توسيع دائرة التبادل التجاري مع الدول الخارجية[2] .

الفرع الثاني : الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى تسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

الفرع الثالث : أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

يتأثر الميزان التجاري للدولة بعدة مؤشرات ويؤثر هو الأخر فيها فتارة نجد رصيد الميزان التجاري يلعب دور مؤشر تابع ويكون مؤشر مستقل تارة أخرى في هذا المحور سنعمل على استعراض الأسباب والمؤشرات التي تؤثر وتتأثر بأداء الميزان التجاري للدولة.

---

1 –أ.قريز مسعود، نظرة على العجز في الميزان التجاري الجزائري، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 4 ، العدد 01 ،2015 ، ص112

2 –أ.قريز مسعود، مرجع سبق ذكره، ص112

1- معدل النمو الاقتصادي:

توجد علاقة متبادلة بين حالة الميزان التجاري ومعدل النمو الاقتصادي فمثلا تحقيق فائض في الميزان التجاري يسمح للدولة بتوفير العملة الأجنبية التي يمكن استخدامها في شراء السلع الرأسمالية التي تزيد من قدرتها الإنتاجية على معدل النمو الاقتصادي للدولة وهو الأمر الذي ينعكس إيجابا ويحدث العكس في حالة تحقيق عجز في الميزان التجاري الأمر الذي يؤشر سلبا على معدل النمو ويحد من قدرة الدولة الإنتاجية.

2-سعر الصرف:

نظريا يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية داخليا يفتح شهية الاستيراد ما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للأفراد في الداخل ويفتح المجال أمام زيادة الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

3-النمو السكاني:

العلاقة وطيدة بين وضعية الميزان التجاري ومعدل نمو السكاني فالنمو السكاني يعكس طاقة بشرية مهمة إذا لم يتم توظيف هذه الطاقة في العملية الإنتاجية تصبح قوة استهلاكية وكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على السلع والخدمات وهو الأمر الذي يتطلب الزيادة في الإنتاج المحلي لتلبية الحاجيات الداخلية أو زيادة في الواردات مما يؤدي الى زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات وهو الأمر الذي يزيد من عجز الميزان التجاري[1].

4-التضخم:

نظريا يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وهذا يعني زيادة في قيمة الواردات ومن المفترض بالمقابل زيادة الصادرات نظرا للميزة السعرية التي تكتسبها ، غير أن صادرات الدول النامية لا تتمتع بالمرونة المطلوبة ولا تستجيب بشكل كبير لهذه الفرضية كون معظمها من المواد الاولية كما أن أسعارها تحدد عالميا وكنتيجة لزيادة قيمة المستوردات مع بقاء قيمة الصادرات ثابتة تقريبا يحدث عجز في الميزان التجاري ولابد من الإشارة الى أن سياسة التثبيت الإداري لسعر الصرف التي تتبع في الدول النامية يحد بشكل كبير عمل هذه النظرية.

5- الاحتياطات الدولية:

عرف صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الدولية لأي دولة بأنها الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية للدولة والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في اسواق الصرف للتأثير على سعر الصرف العملة فالرصيد الكافي من الاحتياطيات الدولية يمنح الدولة القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية فضلا عن أنه يجنب الدولة الاستدانة من الخارج في حال وجود نفقات غير متوقعة تستلزم الأداء مقابل عملات أجنبية الأمر الذي يؤثر في النهاية على قدرة الدولة التصديرية و الاستيرادية، وتوجد علاقه سببية بين

1 -مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، مخبر الأنظمة المالية المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، 2023، ص364

عجز الميزان التجاري والاحتياطيات الدولية فكلما انخفض العجز زادت الاحتياطيات الدولية والعكس صحيح[1].

6- المديونية الخارجية:

تعكس المديونية الخارجية الالتزامات المالية للدولة اتجاه الدول والكيانات الاقتصادية الأجنبية نتيجة تمويل احتياجاتها الداخلية عن طريق قروض خارجية، ترتبط المديونية بوضع الميزان التجاري يؤدي ارتفاع عجز الميزان التجاري إلى زيادة اللجوء للاقتراض الخارجي من أجل تمويل عمليات الاستيراد في حالة عدم كفايات الموارد المحلية للدولة في المقابل الفائض في الميزان التجاري يتيح تسديد الديون الخارجية وخفض المديونية هذا من جهة ومن جهة أخرى المديونية الخارجية تحد من القدرة الذاتية للاستيراد للدولة نتيجة تحويل الموارد المالية الى دفع الديون الخارجية، من جهة أخرى المديونية الخارجية تحد من القدرة الذاتية للاستيراد للدولة نتيجة تحويل الموارد المالية لدفع الديون الخارجية وخدماتها المتزايدة وبالتالي تدفع الدولة إلى التقليل من الواردات وتحقيق توازن في الميزان التجاري او تخفيف عجزه.

7- سعر برميل النفط:

النفط من أهم السلع عالميا تظهر اهميته في جميع الانشطة الاقتصادية ، ويشكل احد اسس العلاقات الدولية ويؤثر بشكل كبير في التجارة الدولية ، يشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، ويمثل تحدي كبير في الأمن الطاقوي للدول المستوردة ، يتجاوز التأثير إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية ويؤثر بالضرورة على الصادرات (المنافسة) حسب تبعية الدولة في أمنها الطاقوي والعكس في حالة انخفاض الأسعار بالنسبة للدول المنتجة للنفط، يعتبر مصدرا مهما للموارد المالية وفي الأغلب المصدر الرئيسي للدخل للدول النامية باعتبار النفط يشكل الحصة الغالية في الصادرات.

الفرع الرابع : أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

اولا :الاختلال الطارئ:

يمكن الاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا وذلك عند أوضاع وظروف معينة فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا إذا كانت الدولة معتمدة على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفي الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري كما يمكن أن يحدث أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفي الصادرات مما ينتج عنه حصول العجز في الميزان التجاري أو حالات استثنائية أو طارئة.

ثانيا : الاختلال الدوري:

هو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة والمرتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث

1 - مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، مرجع سبق ذكره،ص365

تتغير هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة الازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية مما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي الميزان التجاري ملائم و على العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي ، حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة أي أن هذا الخلل مرتب بحالة الدورة الاقتصادية يزول بزوالها ، لذا فهو اختلال مرتب بفترة هذه الدورة.

ثالثا: الاختلال الدائم:

هذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، أين بقي على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة ، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في نشاطاتها الاقتصادية ، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة المرونة، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير، وبالتالي حصول العجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر. [1]

وفي الأخير نستخلص الفرق بين هذه الاختلالات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

/	حسب النظام السائد للدولة	حسب الظروف الاقتصادية	حسب المدة
الاختلال الطارئ	الدول الزراعية	-ظروف مناخية غير ملائمة -الحروب	-مؤقتة -حالات استثنائية
الاختلال الدوري	الدول الرأسمالية المتقدمة	-تقلبات في النشاط الاقتصادي -نتيجة الرواج و الازدهار	-فترات طويلة -بشكل مستمر
الاختلال الدائم	الدول النامية	-ضعف التنوع في الأنشطة الاقتصادية -ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة	-فترات طويلة

المصدر: بوطويل سليمة ، اليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، 2017-2018 ص 21

المطلب الثالث: أليات علاج الميزان التجاري:

الفرع الأول: الأليات السياسية النقدية في علاج عجز الميزان التجاري (الأليات الكمية):

للسياسة النقدية عدة أليات وإجراءات تستعملها في علاج العجز الذي يحدث على مستوى الميزان التجاري حيث تؤثر بشكل غير مباشر على الميزان التجاري ذلك من خلال دورها الذي تلعبه من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري .

1 -بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص21

أولا:

تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض ، مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات[1].

ثانيا:

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة ، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري), وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومي ، ورفع اسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في العجز في ميزان المدفوعات[2].

الفرع الثاني: الأليات السياسية النقدية في علاج عجز الميزان التجاري (الأليات النوعية) :

وفي حالة حدوث عجز في الميزان التجاري عادة ما يحتاج إلى عملات أجنبية وبالتالي سوق تخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ، ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس.

ونوضح هذه الطريقة في الشكل التالي:

1 –بوطويل سليمة، مرجع سبق ذكره، ص32

2 – بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017–2018، ص33

الشكل رقم (1-1): التعديل عن طريق سعر الصرف.

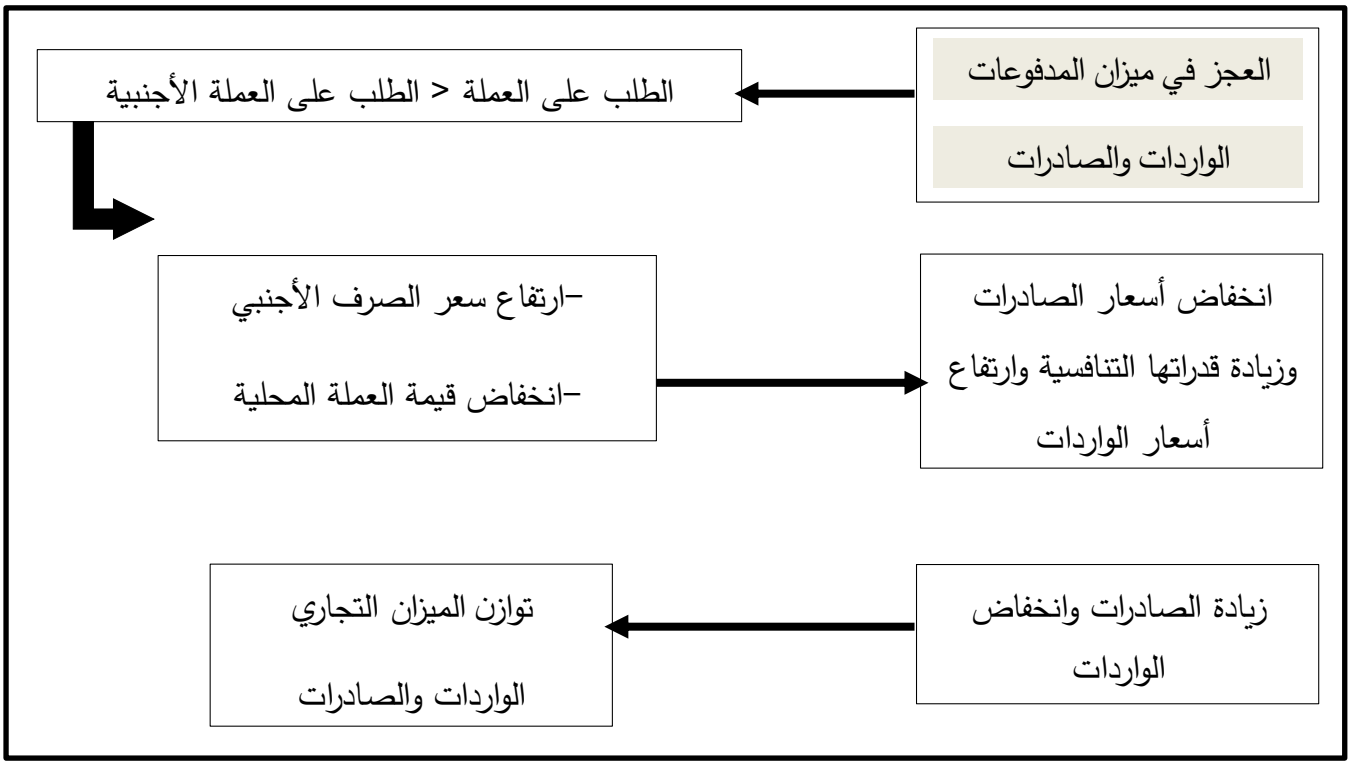

المصدر: بوطويل سليمة ، مرجع سابق ص 33.

كما يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر بشكل كبير غير مباشر على الميزان التجاري وذلك من خلال دورها الذي تلعبه في تحسين ميزان المدفوعات والتي تعمل على رفع اسعار الفائدة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد، إتباع نظام صرف للعملة مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري اذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض موارده[1].

الفرع الثالث: أليات السياسة المالية في عجز الميزان التجاري:

يرى المفكرين الاقتصاديين أن عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يظهر على مستوى ميزان المدفوعات في صورة عجز أو فائض يأتي من التقلبات الحادة في الطلب الكلي والعرض الكلي ، فإذا تمكنت الدولة من تحقيق التوازن على مستوى هذين الأخيرين من خلال الأدوات السابقة الذكر فإن الدولة ستتمكن من إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الفرع الرابع: التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية):

مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وأثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي وضع الميزان التجاري وتقوم على عده شروط مثل:

1 -بوطويل سليمة، مرجع سبق ذكره، ص34

اولا: ثبات سعر الصرف.

ثانيا :جمود الاسعار.

ثالثا: الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل (مضاعف الانفاق).

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى استخدام وإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف للتجارة الدولية.

وتصحيح الميزان التجاري حسب هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في الميزان التجاري يكون كما يلي:

الشكل رقم (1-2): آلية التصحيح عن طريق الدخل

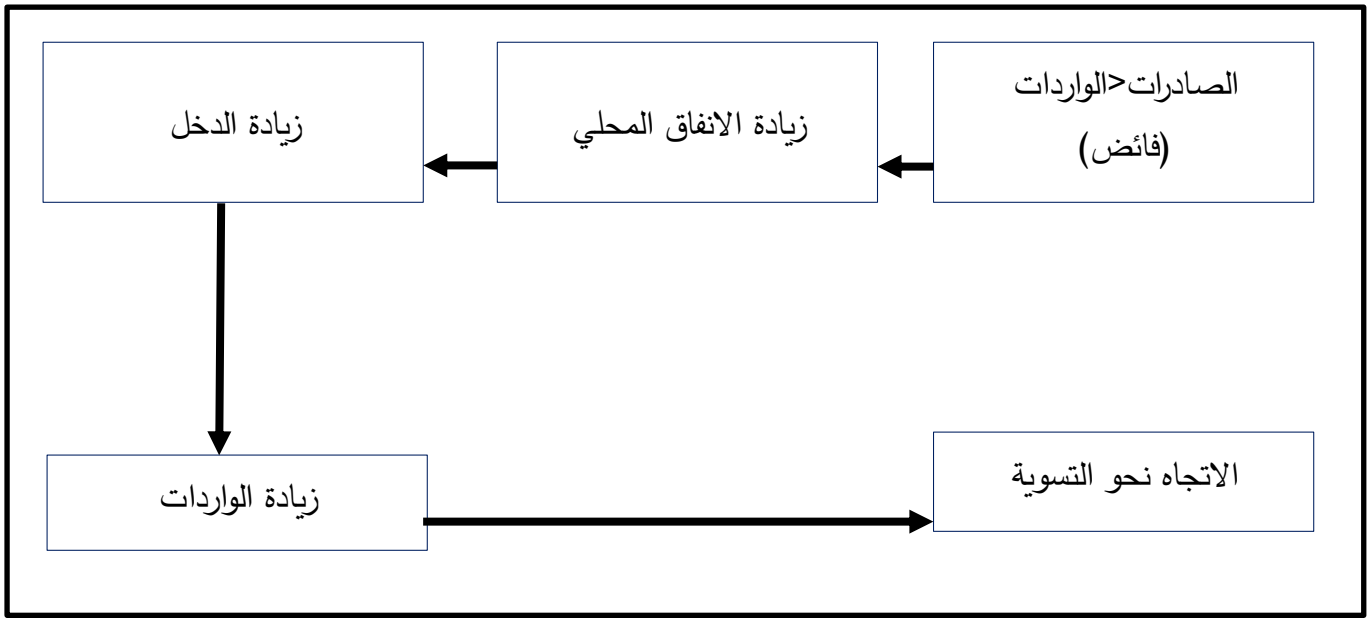

المصدر: بوطويل سليمة، مرجع سابق، ص38.

الفرع الخامس: الأليات التقليدية للسياسة التجارية:

للسياسة التجارية عدة أدوات وأساليب في معالجة أي خلل يحدث على المستوى الاقتصادي لأي دولة ما وفي هذا سوف نوضح ذلك:

أولا:الأدوات السعرية للسياسة التجارية:

تشكل الأدوات السعرية من أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر على أسعار كل من الواردات والصادرات في عملية التبادل الدولي وهي بدورها تتكون من الأدوات التالية:

الرسوم الجمركية، سياسة الإغراق، الإعانات ، نظام الرقابة على الصرف الاجنبي.

1- الرسوم الجمركية:

1-1- تعريف:

التعريفة الجمركية هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة، ولها أثر في جعل المنتجات المحلية أكثر منافسة،

وقد تفرض هذه الرسوم على الصادرات والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة وفي وقت معين اسم (التعريفة الجمركية)[1].

1-2- انواعها:

هناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم وهناك الرسوم الإسمية والرسوم الفعالة.

من حيث كيفية تحديد الرسوم الجمركية: نميز بين:

***-الرسوم القيمة:**

فهي تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.

***-الرسوم النوعية:**

وتتحدد هذه الرسوم على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن.

***-الرسوم المركبة:**

أما هذه الرسوم فهي مزيج بين الرسم القيمي والنوعي.

من حيث الهدف المنشود من الرسم:

نميز بين:

***-الرسوم المالية :**

التي تهدف إلى تحقيق إيراد لخزينة الدولة:

***-الرسوم الحمائية:**

وهي تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية.

من حيث مدى حرية الدولة في فرضها: نميز بين:

***-التعريفة المستقلة:**

هي التي تنشا تبعا لتشريع داخلي، بمعنى أن الدولة هي التي تقررها بمحض إرادتها.

***-التعريفة الاتفاقية:**

التي تنشأ بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول[2].

1-3-اثار الرسوم الجمركية على الميزان التجاري:

من المعروف أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات وبقاء الصادرات على ما هي عليه، لكن هذا يمهل أثر التغيير على الدخل القومي وعلى سلوك الدول الأخرى، فانخفاض

1 -بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص39

2-بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص40

الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها الى زيادة الواردات ومن هنا فإن النتيجة النهائية في تحسين الميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الاولي في الواردات، حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد كما أن فرض الرسوم الجمركية على سلع الدول المصدرة قد يدفع بها إلى اتخاذ إجراء مماثل مما يضيع الاثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية[1].

2- سياسة الإغراق وأثارها:

هي أحد السياسات التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الائتمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج وذلك بخفض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل ، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية خاصة إذا كان هدفه القضاء على المنافسة المحلية ثم استغلالها برفع الأسعار كما في حالة الاغراق المؤقت.

2-1-مفهومه:

هو بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقات إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي، فهو إذا نظام البيع بثمنين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث تنتج السلعة والأخر منخفض في السوق الخارجي.

ويعرف على أنه بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في سوق المحلية ويتضح من خلال هذه التعاريف أن الإغراق يعتمد في تعريفه على تكاليف الإنتاج وسعر السلعة في السوق المستورد.

2-2-أنواعه:

يصنف نظام الإغراق إلى ثلاث أنواع هي:

2-2-1-الإغراق العارض:

ويسمى بالإغراق الفجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج.

2-2-2-الإغراق قصير الأجل (المؤقت):

يهدف إلى الوصول إلى هدف محدد بحيث يزول مع زوال الهدف المرجو.

2-2-3-الإغراق الدائم:

يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيض من حدة المنافسة الأجنبية.

2-3-أثار الإغراق على الميزان التجاري:

للإغراق أثار إيجابية وسلبية على الصادرات و الطاقة الإنتاجية المتاحة والمستهلك في الدولة المصدرة والدولة المستوردة ، وقد تؤدي إلى تحديد الاستيراد بين الدول.

1- بوطويل سليمة، مرجع سبق ذكره، ص41

2-3-1-أثار الإغراق على الدولة المصدرة:

يؤدي الإغراق المستمر إلى زيادة حجم الصادرات المتاحة ويمكن من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كامل فيحقق البلد فوائد كبيرة في هذه الحالة ، إذ أن المستهلك فيها لا يتضرر ما دام السعر لم يرتفع إلا أنه يحرم من مزايا التوسع في الإنتاج الذي يترتب عليه تخفيض تكلفة إنتاج السلعة، ولم يستفد من الانخفاض في أسعارها غير أن المستهلك نفسه قد يتضرر إذا كانت السلعة المغرقة مادة اولية ، أو وقود تستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى ، تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة ، ذلك ما حدث لألمانيا قبل الحرب الأخيرة ، حيث كان تبيع الصلب لهولندا بثمن أقل من الثمن المحلي فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا ، الأمر الذي ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها فيها على معظم دول أوروبا[1].

2-3-2-آثار الإغراق على الدول المستوردة:

تتحقق استفادة المستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة فيها بأثمان منخفضة، وفي حالة كونها تتبع سياسة الحرية التجارية فإن هذا يحقق انتفاع اكبر للمستهلكين، وإذا أرادت هذه الدولة حماية إنتاجها من الأثر الضار لهذه السياسة فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحديد استيرادها منه أو فرض رسوم جمركية عالية على السلعة المستوردة، بحيث تتلاقى في ذلك الخفض المتعمد في سعر السلعة في سوقها المحلية ، وبالتالي تنفي معها مثل هذه الآثار وتحدد منافستها للسلع المنتجة محليا.

3- الإعانات وأثارها:

تقدم الإعانات من طرف الدولة على شكل مزايا نقدية أو عينية للمصدرين أو المنتجين المحليين من اجل تمكينهم من اختراق الأسواق الأجنبية، ومن ثم تقسم الإعانات إلى إعانات الإنتاج وإعانات التصدير.

3-1-مفهوم الإعانات:

إن الإعانة عكس الضريبة ولذا فإن الإعانة تمثل ضريبة سالبة، وتعرف إعانات التصدير بأنها مساعدات تدفع للمنتجين المحليين الذين يعملون في نشاط التصدير مما يترتب عليه تخفيض أسعار هذه الصادرات في الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لها في الأسواق الدولية مما يترتب على ذلك زيادة الصادرات وبالتالي زيادة متحصلات الدولة من الصادرات مما يساهم في الحد من عجز الميزان التجاري فقد تكون إعانات الصادرات مقدمة لبعض الصناعات التي تكون في مراحل إنتاجها الأولى ولم تصل بعد إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية[2].

1 - بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص42

2 - بوطويل سليمة، مرجع سبق ذكره، ص43

3-2-أثار الإعانات على الميزان التجاري:

تتمثل أهم آثار الإعانات فيما يلي:

3-2-1-أثر الإعانة على الميزان التجاري:

فنلاحظ أن الآثار المباشرة لإعانة إحلال الواردات في الأجل القصير يتمثل في نقص الواردات بمقدار الزيادة في الإنتاج المتعلق بإحلال الواردات.

3-2-2-أثر الإعانة على مستوى التشغيل والدخل الوطني:

إن تقديم الإعانة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والدخل الوطني نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المحلية أي تحويل جزء من الطلب المحلي من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي.

3-2-3-أثر الإعانة على توزيع الدخل القومي:

فمنح الإعانة لا يؤثر على فائض المستهلك لأن المستهلكين يحصلون على نفس الكمية من السلعة مقابل نفس الثمن.

3-2-4-أثر الإعانة على ميزانية الدولة:

الإعانة هي عبارة عن نوع من أنواع الإنفاق الحكومي، لذلك فانغ مقدار ما تتحمله الدولة في ميزانياتها ، هو عبارة عن حاصل ضرب سعر الإعانة في حجم الإنتاج الكلي ، سواءا كان هذا الإنفاق سائدا قبل منح الإعانة أو أنه تم من أجل إحلال الواردات.

3-2-5-إعانة الإنتاج المحلي:

ليس لها أثار مباشرة على الاستهلاك المحلي من السلعة، مادامت هذه الإعانة لا تؤثر على السعر الذي يحصل بموجبه المستهلك على السلعة.

3-2-6-تؤدي زيادة الانتاج:

بحيث يصبح السوق المحلي أقل اعتمادا على الخارج بالنسبة لهذه السلعة ، ومن ثم تقل الواردات بنفس الزيادة في كمية الانتاج.

4- الرقابة على سعر الصرف الأجنبي:

4-1-تعريف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية.

4-2-أثرها على الميزان التجاري:

تضع الدولة قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي يعني هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي وبالتالي فإن

الدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي المطلوب لإتمام كل الصفقات الخارجية، ولا البلد الذي يطبق سياسة الرقابة على الصرف يضع سعرا تحكميا ثابتا للصرف الأجنبي ، يتم تطبيقه على كل المعاملات الخارجية وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في عمليات التصدير والاستيراد ، وعلاج عجز الميزان المدفوعات (الميزان التجاري) في الحالة التي لا تسمح ظروفها ونظامها الاقتصادي بتطبيق هذه الأداة رغم وجود بدائل أخرى لها قد تكون أكفأ في علاج الخلل في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) هذه الأداة مباشرة وفعالة في التحكم في التجارة الدولية فإذا أراد تشجيع استيراد سلعة معينة باعتبارها سلعة ضرورية تخصص المستورد بها الاعتمادات المطلوبة من النقد الأجنبي[1] .

1 – بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017–2018، ص44

المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري

في ظل التطورات المالية والاقتصادية التي تميز بها القرن الحالي لم يعد ينظر للعجز الميزانية على أنه كارثة مالية محققة ،خاصة مع ظهور نظرية عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي ،ولقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي يتمثل في تحقيق التوازن المحلي (الموازنة العامة) والتوازن للميزان التجاري ،وجاء في الأدبيات الاقتصاد الكلاسيكي وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة مؤدية إلى عجز الحساب التجاري ،إلا أن هناك من غير الطرح فيما يتعلق بتشخيص العلاقة ،كما أن بعض التجارب لا تدعم هذا الطرح الكلاسيكي .

المطلب الأول: النظريات المفسرة لعجز التوأم والتكافؤ الريكاردي

لكل علاقة وضعت محل الدراسة لها نظريات مفسرة لها، فقد يسود الفكر الاقتصادي حول العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري منهجان تفسيريان لها، ويتمثلان في المنهج الكنزي والتكافؤ الريكاردي.

الفرع الأول: المنهج الكنزي:

يعتقد أنصار هذا المنهج بأن هناك علاقة مباشرة وواضحة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وهذه العلاقة تكون في اتجاه واحد أي أن عجز الموازنة هو الذي يحدث عجزا في الميزان التجاري، وذلك عن طريق آليتين رئيسيتين:[1]

أ- تأثير عجز الموازنة على الدخل:

يزداد الدخل المتاح نتيجة زيادة عجز الموازنة سواء بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات الضريبية الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص وزيادة الدخل القومي ويولد الارتفاع في الطلب الكلي، ويتجه هذا الارتفاع إلى تحفيز الطلب على الاستيرادات ويؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري ويتسبب العجز فيه.[2]

ب – تأثير عجز الموازنة على سعر الصرف:

إن زيادة العجز الموازني من خلال زيادة الإنفاق العام سيخفض من الادخار العام والمحلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلي مما يزيد من الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى تزايد الواردات وانخفاض الصادرات (لأن أسعار السلع المحلية تصبح غالية من وجهة نظر الأجانب، والعكس بالنسبة للسلع المستوردة تصبح رخيصة من وجهة نظر المقيمين)، وهذا ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.[3]

1- احمد ضيف، ميلود وعبل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر –اختبار فرضية العجز التوأم- دراسة قياسية للفترة (1990-2017) ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، جامعة البويرة ، الجزائر،2020 ، ص49

2 – هاورثين خسره و احمد، طبيعة العجز التوأم في ظل الاقتصاد النفطي حالة العراق –دراسة تحليلية و قياسية- كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة السليمانية، إقليم كردستان، العراق، 2023، ص226

3 – احمد ضيف، ميلود وعيل، مرجع سابق، ص 49-50

2- التفسير التطبيقي لعجز التوأم حسب المنهج الكنزي :

تقدم المتطابقة الاقتصادية بين الطلب الكلي والعرض الكلي أساسا نظريا لدراسة العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، فمكونات الناتج المحلي الإجمالي تتمثل بالمتطابقة.

$$Y=C+I+G+(X-M).....(1)$$

حيث:

Y=الناتج المحلي الإجمالي.

C= الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي.

I = الاستثمار.

G= الإنفاق الحكومي.

X=الصادرات من السلع والخدمات.

M=الواردات من السلع والخدمات.

أما استخدامات الناتج المحلي الإجمالي فتتمثل بالمتطابقة

$$Y=C+S+T.....(2)$$

حيث :

S=الادخار الخاص.

T=إيرادات الحكومة من الضرائب.

وبمساواة المتطابقة (1) مع المتطابقة (2) يكون:

$$C+I+G+(X-M)=C+S+T$$

$$I+G+(X-M)=S+T$$

$$(X-M)=(S-I)+(T-G).....(3)$$

$$Td=Sd+Bd$$

يمثل المقدار (Td=X-M) رصيد الميزان التجاري، أي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويمثل المقدار (Sd=S-I) رصيد موارد القطاع الخاص، أي الفرق بين الادخار الخاص والاستثمار الخاص بينما يمثل المقدار (Bd=T-G) رصيد الموازنة العامة، أي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

تدل المتطابقة (3) أن عجز الميزان التجاري يساوي مجموع عجز الموازنة العامة وموارد القطاع الخاص، وبالتالي فإن زيادة عجز الموازنة العامة (Bd=T-G) سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري(Td=X-M) إذ أن زيادة عجز الموازنة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي (G) ،أو انخفاض الضرائب (T)، سوف يؤدي إلى زيادة الدخل (Y) ، وبالتالي سوف يزداد الطلب على الواردات (M)، وترتفع حصيلتها ، ومن ناحية ثانية فإن عجز الموازنة العامة قد يتسبب في ارتفاع سعر الفائدة ،و ارتفاع سعر صرف العملة المحلية ، مما يؤدي أيضا إلى زيادة الواردات (M)،وانخفاض الصادرات (X)، كما أن انخفاض الضرائب (T)، أو زيادة الإنفاق الحكومي (G)،

سوف يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي عن احتياجات الاستثمار ،وبالتالي يختل شرط التوازن (S=I)، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري .[1]

وبتحليل آخر للمتطابقة (3) نميز أن رصيد القطاع الخاص (S–I)، مضاف إليه رصيد القطاع العام (T–G)، يساوي رصيد قطاع العالم الخارجي (X–M)، وفي حالة ما إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا (عجز) فبالضرورة يجب أن يكون إما رصيد القطاع العام (رصيد الموازنة العامة) سالبا أو رصيد القطاع الخاص سالبا أو كلاهما حتى تبقى المتطابقة صحيحة.[2]

إذن نستنتج أن طبيعة العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري يستوجب تحليل دقيق لعناصر هذا العجزين وتأثيرها الاقتصادية، أو باختصار لصحة المتطابقة يتطلب أن يكون إما رصيد القطاع العام سالبا أو رصيد القطاع الخاص سالبا أو كلاهما.

الفرع الثاني: نظرية التكافؤ الريكاردي

ينص على عدم وجود علاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، أي أنه عندما يزيد عجز الموازنة العامة بسبب انخفاض حجم الضرائب لن يكون له أي تأثير على نفقات القطاع الخاص، وهو ذو أثر مؤقت سوف تزول آثاره عند عودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، والذي يحدث هو تأجيل توقيت تحصيل الضرائب من الفترات الحالية إلى فترات مقبلة.[3]

المطلب الثاني: أهمية دراسة العلاقة في الاقتصاديات النفطية.

لا ينحصر الفكر الاقتصادي المفسر للعجز المزدوج على نظرية المنهج الكنزي والتكافؤ الريكاردي فقط بل يزداد توسعا إلى حالة خاصة بالدول النفطية والذي يفسر لنا بطريقة أخرى علاقة عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من خلال مكوناته الأساسية (G،T،M،X) وبما تتأثر وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب بالإضافة إلى أهمية دراسة علاقة العجز المزدوج .

1 –عربية يوسف، تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، الجزائر، مذكرة ماستر جامعة المسيلة، 2020–2021، ص 40–41

2 – احمد ضيف، ميلود وعبل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر –اختبار فرضية العجز التوأم– دراسة قياسية للفترة (1990–2017) ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، جامعة البويرة ، الجزائر،2020 ، ص49

3 –سهيلة بوعلاق،نسرين سلامة، مرجع سابق،ص33

الفرع الأول: عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الدول النفطية.

تأخذ العلاقة عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في الدول النفطية نوع من الخصوصية، تجعلها في كثير من الدول لا تنطبق والنظرية الاقتصادية سواء المنهج الكنزي أو المنهج الريكاردي ، ولعل أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الدول فيما يخص عجز الموازنة العامة والميزان التجاري ما يلي :

أ- عجز الموازنة في الدول النفطية لا ينتج في الغالب عن تخفيض الضرائب وإنما عن ارتفاع الإنفاق العام وعدم قدرة الحكومة على تخفيضه، كما أن الإيرادات النفطية تشكل الحجم الأكبر من الإيرادات العامة التي تتحدد بعوامل خارجية (أسواق النفط العالمية).

ب- ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى عجز الموازنة العامة في ظل استقرار الإيرادات العامة، وهذا ما يؤدي ارتفاع الدخل غير النفطي عن طريق آلية المضاعف، وهذا ما يساهم في ارتفاع قيمة الواردات فيزداد عجز الميزان التجاري (يتوقف نجاح هذه الآلية على قيمة المضاعف ومرونة الجهاز الإنتاجي التي تعتبر ضعيفة جدا في أغلب الدول النفطية).

ج – لا تعتبر الضرائب من أهم موارد الموازنة العامة في الدول النفطية، وعليه فإن مبدأ التكافؤ الريكاردي القائم على تقليص الضرائب لا يجد قبولا في البلدان النفطية.

د- أغلب الدول النفطية اقتصادياتها غير مفتوحة على العالم الخارجي (لا تعتمد على سعر صرف عائم، أسعار الفائدة بها غير محررة، قيود كثيرة مفروضة على الاستيراد)، وهذا ما يجعل الآلية الكنزية التي تعتمد على تأثير عجز الموازنة العامة على سعر الصرف وبالتالي على الميزان التجاري غير فعالية لأن سعر الصرف يحدد إداريا.[1]

الفرع الثاني: أهمية دراسة العلاقة في الاقتصاديات النفطية

أ-تتضح أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصادات النفطية أكثر منها في الاقتصادات النفطية تتسم بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين العجزين من جهة ،وبين العناصر المكونة لهذين العجزين (G،T،M،X) ،من جهة ثانية فعجز الموازنة العامة هنا لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل ، بل ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي ، وعدم قدرة الحكومة على ضبط هذا الإنفاق فالنسبة الأكبر من الإيرادات العامة تتحصل من العائدات النفطية ، التي لا تتحدد بعوامل داخلية ، بل تتأثر بقوى العرض والطلب الخارجي ، ولذلك فإن العلاقة بين العجزين في الاقتصادات النفطية تتحدد من خلال الإنفاق الحكومي (G) ،والواردات (M)،بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي (G) سوف يزيد عجز الموازنة (Bd=T-G)، وبالتالي سوف

1- احمد ضيف، ميلود وعبل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر –اختبار فرضية العجز التوأم- دراسة قياسية للفترة (1990-2017) ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، جامعة البويرة ، الجزائر،2020 ، ص50-51

يزداد الدخل (غير النفطي) بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي ، وبزيادة الدخل تزداد الواردات ، ويزداد العجز في الميزان التجاري .[1]

ب- تعتمد البلدان النفطية على العمالة الوافدة من الخارج وهذه العمال تقوم بالتحويلات النقدية للخارج مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري.

ج – أغلب الدول النفطية هي دول نامية ذات اقتصاديات مغلقة لا تلعب المتغيرات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الصرف دورها في التأثير على عرض النفط والطلب عليه وبالتالي لا تلعب دور في التأثير على تقلبات الصادرات والاستيرادات.

د- قلة المخدرات الوطنية تؤدي إلى عدم كفاية الدين الداخلي من سد العجز في الموازنة العامة مما يؤدي إلى الاستعانة بالاقتراض الخارجي لسد ذلك العجز وبالتالي يؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة.

المطلب الثالث: دراسة علاقة العجز في بعض الدول العربية:

تعتمد اغلب دول العالم على أدوات السياسة المالية ومنها الإيرادات، النفقات لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ففي معظم الحالات تزداد نسبة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وذلك من اجل سد متطلبات الانفاق الاستثماري والاستهلاكي او تنخفض نسبة الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة لحدوث نقص في الموارد الملية فيحدث عن ذلك عجز في الموازنة العامة.

الفرع الاول:تحليل العجز التوأم في العراق للمدة: (1980 - 2018)

أولا: تحليل عجز الموازنة العامة للعراق للمدة: (1980 - 2018)

1- إن أول موازنة عامة في العراق كانت 1921 مع بداية تشكيل الدولة العراقية، وقد أعدت وفق الأسلوب التقليدي في تنظيم الموازنة وفق القانون المحاسبات العثماني سنة 1911 ، وفي عام 1924 صدر نظام السلطة في الأمور المالية رقم (715)والتي أصبحت جميع أمور الموازنة العامة تستمد أنظمتها منه، وفي عام 1925 صدر أول دستور عراقي والذي نص في الباب السادس منه على الأمور المالية وقواعد تنظيم الموازنة العامة، في عام 1940 صدر قانون أصول المحاسبات العامة رقم 28 من أجل تنظيم العمل المحاسبي، وإعداد الموازنة العامة ، وفي عام 1985 صدر قانون الموازنة ذي العدد 107 من أجل إعداد الموازنة العامة[2].

2- وجاء الدستور العراقي الجديد عام 2004 وقد حددت المادة 107 الفقرة الثالثة أن من حق السلطة الاتحادية رسم السياسة المالية وصدر قانون الموازنة الموحد كما حددت الفقرة السابعة على حق السلطة في وضع مشروع الموازنة الاتحادية.

---

1 -عربية يوسف، تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، الجزائر، مذكرة ماستر جامعة المسيلة، 2020-2021، ص 44-45

2 -2 – رشا خالد شهيب، اسراء عبد فرحان وآخرون، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم)، العراق، 1980-2018، ص422-423

3- تحملت الموازنة العامة في العراق منذ إنشائها عام 1921الكثير من الأعباء المالية ، والناجمة عن التزاماتها من الديون العثمانية، ومتطلبات حفظ الأمن الداخلي، والدفاع عن البلاد، لذلك سجلت الموازنة العامة عجزا منذ بدايتها وقد بدأت الحكومة العراقية التدخل في الموازنة العامة كوسيلة للتنمية الاقتصادية منذ عام 1927، وقد خصص جانب كبير من الموازنة لأعمال البنية التحتية وفي هذه المدة استهدفت الحكومة إعادة توازن الموازنة العامة منذ البداية على الإيرادات النفطية منذ اكتشاف النفط وتصديره تجاريا خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن اعتمادها بشكل كبير وواضح في تمويل الموازنة العامة كان في عقد السبعينات وذلك بسبب الأزمة النفطية الأولى 1973، وتأميم النفط العراقي ومنذ ذلك الحين هيمنت الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة بسبب الارتفاع الملحوظ في تلك الإيرادات.[2]

4- شهد الاقتصاد العراقي فترة ازدهار كبير في عقد السبعينات وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية والتي شكلت حوالي (80%) من الإيرادات العامة حينها وجاء ذلك الارتفاع بسبب عوامل عديدة أهمها ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة الالزامات النفطية التي حدثت في سوق النفط العالمي وتأميم النفط العراقي من الشركات الأجنبية مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات العامة فكانت العنصر الأهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية إلا أن سرعان ما واجهت هذه البرامج انهيار في عقد الثمانينات بسبب ما أنتجته الحرب العراقية الإيرانية من تدمير للبنى التحتية والمنشآت النفطية وتحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد الحرب وتمويل العمليات العسكرية وتعرض الصادرات النفطية العكسية التي حدثت عام 1986 والتي أدت إلى انهيار أسعار النفط الخام وبالتالي انخفاض في الإيرادات العامة من جهة وزيادة في النفقات العامة وظهر العجز في الموازنة العامة ،إذ تراجع أداء الاقتصاد العراقي بسرعة عامة على المستوى الكلي والجزئي ،وذلك بسبب مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية ،وأهمها الحروب التي استفزت الموارد الاقتصادية من خلال الخسائر المالية و البشرية الناجمة عن تلك الحروب والاختلالات الهيكلية في أغلب القطاعات الاقتصادية مع وجود حالة من الإرباك في استعمال أدوات السياسة المالية والنقدية ونقص في التمويل وذلك بسبب فرض الحصار الاقتصادي والذي نتج عنها إيقاف الصادرات النفطية والتي تمثل أهم مورد اقتصادي يمول الموازنة العامة.

5- أما في عقد التسعينات فقط تبنت الحكومة سياسة التمويل بالعجز من خلال سياسة الاقتراض الداخلي لتمويل النفقات العامة وتعويض النقص في الإيرادات العامة الناتجة عن نقص في الإيرادات النفطية نتيجة لتوقف الصادرات النفطية فكانت النتيجة زيادة في المعروض النقدي غير حقيقية ناجمة عن تطبيق سياسة التمويل عن طريق التضخم فأصبح التمويل بالعجز الأسلوب الوحيد الذي اعتمدته السياسة المالية حينها، وبعد عام 2003 فان السيمة البارزة للسياسة المالية هو التوسع في الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وذلك بانتهاج سياسة مالية توسعية من أجل تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية و البشرية فضلا عن ارتفاع رواتب موظفي الدولة ،وخلق فرص عمل جديدة ، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين.

6- ويمكن متابعة العجز في الموازنة العامة للعراق من خلال الجدول (01) إذ يلاحظ أنه ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية بدأ العجز يظهر في الموازنة العامة إذ بلغ (5969-) مليون دينار عام 1981 وذلك

بسبب تزايد النفقات العسكرية و اخذ العجز يزداد حتى بلغ (10568.7) مليون دينار عام 1987 وذلك بسبب زيادة النفقات من جهة ونقص الإيرادات بسبب تراجع الصادرات النفطية وبنهاية هذه الحرب انخفض العجز ليصل إلى (8268.4) مليون دينار عام 1988 وذلك بسبب انخفاض النفقات العسكرية التي تشكل النسبة الأعظم في النفقات العامة.

وسرعان ما انتهت حرب الخليج الأولى حتى بدأت حقبة جديدة هي حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي على العراق والذي نتج عنه توقف الصادرات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، إذ قدر العجز في الموازنة العامة (3924.83-) مليون دينار عام 1991 واستمر العجز طوال فترة الحصار حتى عام 2003 وانخفض بعض الشيء عام 1996 إذ بلغ (662.65-) ذلك بسبب مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة والتي أفضت عن تصدير كميات من النفط الخام مقابل الغذاء والدواء.

اما بعد عام 2003 ازدادت الايرادات العامة على اثر زياده عوائد النفطية لكن بالمقابل كانت هناك زياده بالنفقات العامة الموازنة فائض مالي للأعوام 2003، 2004، 2005 على التوالي قدرت(11083566,1467423,9604598) مليون دينار بعدها بدا العجز يظهر بسبب الزيادة الكبيرة في النفقات العامة من خلال زيادة رواتب الموظفين وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية اذ بلغ العجز(22922155) مليون دينار عام 2010 متى بدا العجز ينخفض ويعود هذا الانخفاض الى زيادة العوائد النفطية على اثر الزيادة في اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية اذ بلغ العجز (918767-) مليون دينار عام 2013 ، وبعدها وصل العجز الى (49761295-) مليون دينار عام 2018 .

الجدول رقم (1-2) :الموازنة العامة في العراق للمدة (1980-2018) :

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الموازنة العامة	السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الموازنة العامة
1980	16223.06	28771	12488	1999	1257.69	766.46	491.23-
1981	20892.90	14923.8	5969-	2000	1758.39	1150.45	607.94-
1982	24236.46	12486.9	11749.5-	2001	2347.06	1124.87	1222.2-
1983	18443.8	9155.12	9288.74-	2002	2768.34	1441.18	1327.16-
1984	15109.64	9538.1	5571.54-	2003	15985527	491961	11083566
1985	14613.23	10475.8	4137.47-	2004	32988850	31521427	1467423
1986	12595.60	8675.1	3920.51-	2005	40435740	30831142	9604598
1987	14242.7	10568.7	3673.39-	2006	45392304	50963126	557.858-
1988	13694.6	8268.4	5426.2-	2007	42064531	51727468	9662937-
1989	13624.47	8355.6	5268.88-	2008	80476110	86683833	6207723-
1990	8233.95	5257.65	3676.31-	2009	50408216	69165524	187573.08-
1991	3942.16	917.33	3924.83-	2010	61735313	84657468	18757308-
1992	3807.5	594.59	3212.91-	2011	80934790	96662766	22922155-

15727976-	11712293	10232689	2012	2156.08-	344.57	2500.65	1993
14796032-	13842460	11929666	2013	1210.75-	165.95	1376.70	1994
19127945-	12765340	10987632	2014	941.81-	153.29	1095.10	1995
918767-	11946242	94048364	2015	662.65-	301.61	964.26	1996
25414058-	10589572	71700803	2016	333.43-	565.39	898.82	1997
24194919-	79011432	10067116	2017	554.87-	624.50	1179.37	1998
68944316-	60177113	10415818	2018				
49761295-							

المصدر:1 رشا خالد شهيب، اسراء عبد فرحان وآخرون، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم)، العراق، 1980-2018، ص 425

ثانيا : تحليل الحساب الجاري في العراق للمدة 1980 -2018 :

-ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية منذ فترة طويلة وذلك بسبب الصفة الريعية اي انه يعتمد على مورد واحد لتوليد الدخل الاقتصاد احادي الجانب ان هذه الاختلالات انعكست بصورة سلبية على هيكل التجارة الخارجية من خلال العجز في الحساب الجاري اضافة الى الحروب التي خاضعها العراق مما اوجد حالة من عدم الانسجام بين الصادرات والاستيرادات.

- بدا العجز يظهر في الحساب الجاري العراقي منذ بداية الثمانينات وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية على اثر زياده النفقات العامة وخصوصا النفقات العسكرية مما ادى الى تعميق الفجوة بين الاستيعاب المحلي والناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره ادى الى وجود عجز في الحساب الجاري بعد ان كان هناك حالة فائض في عقد السبعينات اذ شكلت الصادرات النفطية نسبة كبيرة من الصادرات العراقية تصل الى حوالي 90% اما في عقد التسعينات فقط شهد الميزان التجاري عجزا كبيرا اذ تدهورت مؤشرات الاقتصاد العراقي بسبب حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي ومنع العراق من تصدير النفط الخام الذي يشكل نسبة كبيرة من صادراته، اما بعد عام 2003فقد شهد الميزان التجاري العراقي حالة فائض خصوصا بعد عام 2009، وذلك بسبب زياده الصادرات النفطية العراقية على اثر عقد جولات التراخيص النفطية مع الشركات الأجنبية، وزياده اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية والجدول (02) يوضح تطور الحساب الجاري في العراق للمدة 1980 و 2018 ويتضح من خلال الجدول ان هناك فائض في الميزان التجاري قدره(13382.6) مليون دينار في عام 1980 الا ان العجز بدا يظهر في السنوات الاولى من الحرب العراقية الإيرانية، وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية اذ بلغ العجز في الميزان التجاري(2447.7-) مليون دينار عام 1986 في نهاية الحرب بدأ الفائض يظهر بسبب تحسن الصادرات النفطية من جانب وزياده اسعار النفط من جانب اخر، اذ بلغ الفائض في الميزان التجاري (3231.7) مليون دينار عام 1989 الا ان العجز سرعان ما عاد من جديد بسبب حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من انقطاع شبه تام للصادرات النفطية في الميزان التجاري (928.4-) عام 1995 وبسبب الاتفاق مع الامم المتحدة حول تصدير كميات من النفط العراقي مقابل الغذاء والدواء تحسن وضع الميزان التجاري اذ بلغ الفائض في الميزان التجاري(2702.7) مليون دينار عام 1997 , واستمر الفائض الى عام 2003، اما بعد عام 2003 وبسبب

الاوضاع الأمنية غير المستقرة وتذبذب اسعار النفط الخام كان هناك عجز في الميزان التجاري اذ بلغ ذلك العجز(5074.3-) مليون دينار عام 2003 وبعد هذا العام بدأ الفائض يظهر وذلك لعده اسباب منها ارتفاع اسعار النفط الخام والزيادة في صادرات النفطية وعلى الرغم من زياده الاستيرادات بشكل كبير الا ان الصادرات النفطية اخذت تغطي تلك الزيادة اذ بلغ حجم الفائض في الميزان التجاري(9182.5) مليون دينار عام 2010 واخذ هذا الفائض بالارتفاع المستمر اذ بلغ (4336.7) عام 2018.

الجدول رقم (1-3): الميزان التجاري في العراق للمدة 1980 -2018:

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الحساب الجاري	السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الحساب الجاري
1980	249.21	11538.4	13382.6	1999	13067	9097.4	39699.7
1981	15866.1	3035.1	3035.1-	2000	18742.6	11008.6	7734.1
1982	9898.1	21463.4	11566.3-	2001	11025	5621.9	5403.1
1983	9297.5	10601.9	1304.4-	2002	9130	5949.5	3180.5
1984	11501.1	10803.3	697.8	2003	8176.2	4868.7	3307.4
1985	11788.3	11328	461.3	2004	25877.9	30952.2	5074.3-
1986	7396.3	9844	2447.7-	2005	34811.4	29383.2	5428.2
1987	12812.9	11387.5	1425.4	2006	44847.6	27481.3	17366.3
1988	12387.6	10193.7	2193.9	2007	50156.7	21060.7	29096
1989	15017.1	11785.4	3231.7	2008	76662.4	36295.9	40366.5
1990	13716.1	9909	3801.1	2009	46330.7	41459.6	4871.1
1991	1703.4	3034.2	1303.8-	2010	60563.4	51380.9	9182.5
1992	2108	4254	2146-	2011	93226.2	55929.4	38296.8
1993	1794.4	3418.3	1623.9-	2012	34385.5	22363.9	321471.6
1994	1720.4	2081.9	961.5-	2013	402216.8	33289.4	368927.4
1995	1963	2891.3	928.4-	2014	241548.4	37930.7	203617.7
1996	2764.9	2943.1	178.2-	2015	43441.5	33188.2	10253.3
1997	6385.2	3682.7	2702.7	2016	51002.2	5013.4	45988.8
1998	7427.8	4986.2	2441.6	2017	91342.2	7823.3	83518.9
				2018	13148.3	8811.6	4336.7

المصدر:

1-1 -2 – رشا خالد شهيب، اسراء عبد فرحان وآخرون، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم)، العراق، 1980-2018، ص427

الفرع الثاني: العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري والحساب الجاري في مصر منذ منتصف التسعينات إلى 2019:

الشكلين التاليين يبين وتطور عجز الموازنة العامة في مصر بالمليار دولار وكنسبة مئوية من الناتج المحلي خلال الفترة من منتصف التسعينات إلى 2019.

شكل رقم (1-3): عجز الموازنة العامة في مصر بالمليار دولار خلال الفترة (1995-2019)Findeficit :

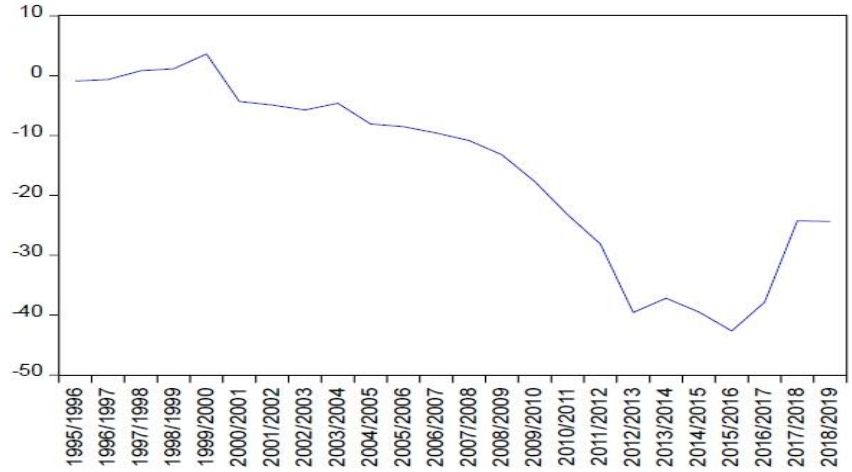

المصدر: فاروق فتحي السيد، تحديد سلوك العجز المزدوج في الأجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردي والتباعد المزدوج (1995-2019)، جامعة طنطا، ص13

شكل رقم (1-4): عجز الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2019)Déficit :

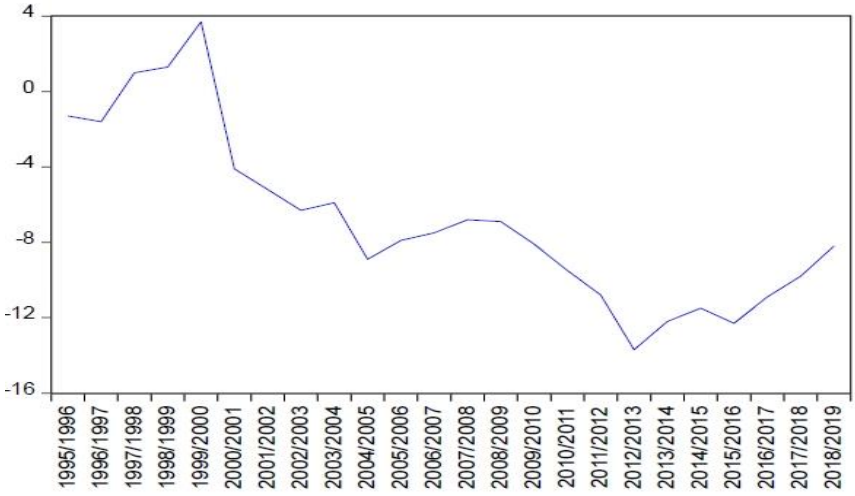

المصدر: فاروق فتحي السيد، مصدر سابق، ص14

- وبالنظر إلى عجز الموازنة العامة في مصر خلال فترة الدراسة وجد العجز في معظم سنوات الدراسة وقد حقق الاقتصاد المصري فائضا في الموازنة العامة من خلال الفترة 1997-1999 ، وقد يرجع ذلك إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ بداية التسعينات ، والتطبيق المشدد لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، والتي نتج عنها ارتفاع الإيرادات عن المصروفات العامة نتيجة مجموعة من الإجراءات ، منها تطبيق ضريبة المبيعات على الاتصالات السلكية و اللاسلكية و إضافة ضريبة جمركية قيمية بنسبة 85% على واردات السجائر

والسيجار ، ولكن بدأ العجز مرة أخرى في الارتفاع عام 2000/2001 حيث سجل 4,1 % من الناتج المحلي ، نتيجة الشروع في تنفيذ مشروعات ضخمة تشمل مشروع توشكي وتنمية شمال سيناء ومشروع ميناء شرق التفريعة ببور سعيد ، ومشروع التنمية الصناعية لمنطقة خليج السويس ، وقد تزايد عجز الموازنة إلى أن وصل إلى 7,5% من الناتج المحلي عام 2006/2007 ، نتيجة استمرار الإنفاق المرتبط بالمشروعات في إطار خطة طويلة المدى أعدتها الحكومة للفترة من 2017/1997 (الجزار، 2009) وبدأ في الانخفاض مرة أخرى في عامي 2008/2007 على التوالي ، إلا أنه انعكاسا للصدمات الخارجية المتمثلة في الأزمة العالمية المالية على النشاط الاقتصادي عام 2008/2009 ، وهبوط عائدات تصدير النفط ترتب على ذلك

انخفاض الإيرادات العامة وبلغ العجز الكلي لقطاع الموازنة العامة مقدار 2,13 مليار دولار بما يعادل 6,9% من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد العجز في الموازنة إلى أن وصل إلى أكبر مقدار من العجز العام 2014/2013، وذلك بنسبة 13,7% من الناتج المحلي، وذلك يشير إلى زيادة الأعباء في ظل الأحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال هذه السنة، وما ترتب على ذلك من عدم التناسب بين الإيرادات والنفقات.

(مؤشرات اقتصادية : البنك المركزي المصري –التقرير السنوي 2014/2013) وكذلك استمرار الإنفاق على المشروعات الكبرى في إطار الخطة طويلة المدى (2017/1997)، وبعد ذلك انخفض عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي إلى أن وصل إلى 2,8% عام 2018/2019 ، ويعكس ذلك أثر الإصلاحات التي تم اتخاذها في مجال المالية العامة ، بهدف تحقيق الانضباط المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة حاليا (مؤشرات اقتصادية :البنك المركزي المصري– التقرير السنوي 2019/2018) ، وبالنظر إلى عجز (فائض) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ، نجد أن العجز موجود منذ عام 1995/1996 ، و استمر إلى عام 2002/2001، ويرجع ذلك إلى العجز الكبير في الميزان التجاري والذي وصل إلى 8,11 مليار دولار عام 1998/1997« بسبب تواضع الصادرات وعدم تنوعها حيث تركزت الصادرات في البترول والغاز والعوائد من العملات الأجنبية في السياحة ودخل قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج بالإضافة إلى زيادة الواردات » (الجزار 2009)وفي عام 2003/2004 تحقق فائض 4,5% وذلك نتيجة الزيادة في فائض ميزان الخدمات و ارتفاع صافي التحويلات بدون مقابل (مؤشرات اقتصادية :البنك المركزي –التقرير السنوي 2004/2003) ، وأستمر الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بنسبة أقل نتيجة زيادة الصادرات النسبي وترشيد الواردات ، إلى أن بدأ العجز مرة أخرى عام 2008/2009 وتصاعد حتى وصل إلى 6,16% عام 2017/2016 ، وذلك لانخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية ب 3,9 مليار دولار لتصبح 57,4 مليار دولار ، وفي نفس الوقت انخفضت حصيلة الصادرات السلعية ب 3,5 مليار دولار لتسجيل مقدار 18,7 مليار دولار في العام المالي السابق 2015/2014 (مؤشرات اقتصادية :البنك المركزي المصري– التقرير السنوي 2015/2014) ، وفي عام 2017/2018 تراجع العجز حيث استقر عند 3,9% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك حيث تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل 58,6% كنتيجة أساسية

لتصاعد فائض ميزان الخدمات بمعدل 98,1% ، و ارتفاع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل 21,2%(مؤشرات اقتصادية : البنك المركزي المصري –التقرير السنوي 2018/2017) ،أنظر الشكلين التاليين

شكل رقم (1–5): عجز الميزان التجاري في مصر بالمليار دولار خلال الفترة من (1995–2019)Tr déficit

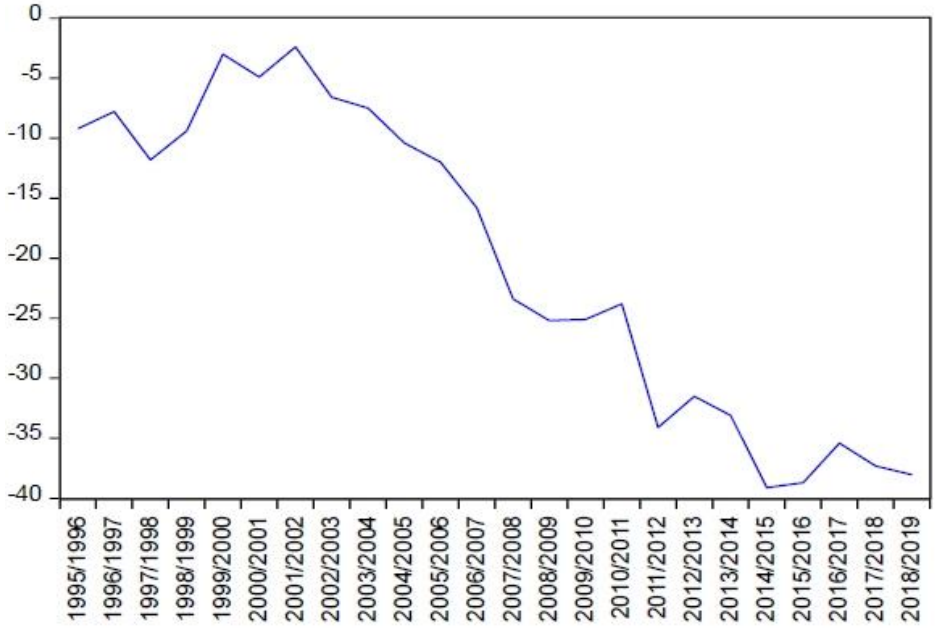

المصدر: فاروق فتحي السيد ،مصدر سابق ،ص16

شكل رقم (1–6): عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي خلال الفترة من (1995–2019)

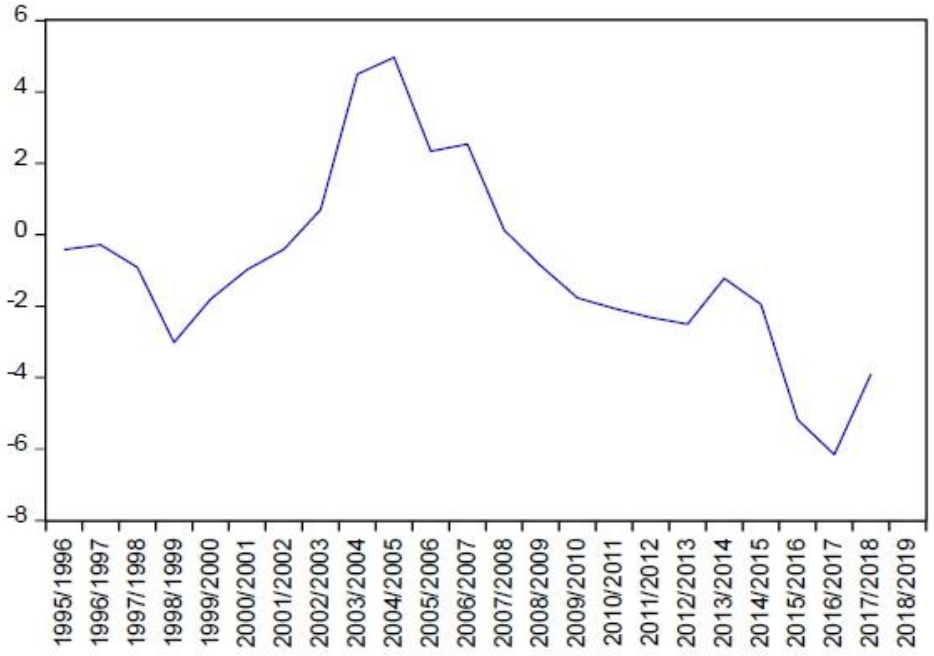

المصدر: فاروق فتحي السيد، مصدر سابق، ص17

الفرع الثالث: خلفية تاريخية عن العجز التوأم في الاردن:

– يتسم الاقتصاد الاردني كأغلب الدول النامية يعجز مؤمن في موازنته وتجارته ، وهو السبب الرئيسي لجميع علل الاقتصاد واعتمدت المملكة منذ استقلالها على المنح والمساعدات ، والقروض لتمويل الموازنة ، وشكلت نسبة

عالية من موارد الموازنة ونسبتها الإيرادات المحلية وصلت الى 81% خلال الفترة 1975 – 1980 ثم تراجعت الى 39% خلال الفجر 1981 –1990 والى 19% خلال الفترة 1991 2000 ، وبقيت عند 18% خلال الفترة 2001– 2010 وهي تشكل خمس الموازنة حاليا تقريبا وهذه نسبة مرتفعة تمثل إشكالية للموازنة العامة، وشكلت ما نسبته 16% ، 9% ، 5% ، 6 % من حجم الناتج المحلي الاجمالي للفترات السابقة على التوالي ، وبلغت نسبة العجز الى الانفاق العام قبل المنح والمساعدات الخارجية ما معدله 59% ، 45% ، 23% ،28% خلال الفترات 1975– 1980 و 1981– 1990 و 1991 –2000 و 2001– 2010 على التوالي ، وتمثل 27%، 5% ، 11% من حجم الانفاق العام بعد حساب المنح والمساعدات للفترات السابقة على التوالي كما انا نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي وصلت 29% ، 19%، 8%، 10% ، من الناتج المحلي الاجمالي للمنح والمساعدات للفترات اعلاه على التوالي.

– وتشير مكونات ميزان المدفوعات الاردني الى اهمية صافي الحساب الجاري الذي يبين صافي المبادلات التجارية والخدمية بما فيها التحويلات الواردة بدون مقابل كالمعونات والمساعدات,، اذ بلغ متوسط العجز السنوي السالب في صافي الميزان التجاري حوالي 50.1 مليون دينار خلال الثمانينات مقابل متوسط 18.3 مليون دينار خلال الفترة 1975 –1979 مشيرا الى ضعف النمو الاقتصادي والى استنزاف احتياطيات الدولة الى ان وصل الى الازمه المالية في عام 1988– 1989 ، حيث تلاشت هذه الاحتياطيات تماما نتيجة ارتفاع العجز في الحساب الجاري بدءا من عام 1980 الى ان وصل الى 61 مليون دينار عام 1985 ، نتيجة صغر حجم الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج ، وصلت الازمة ذروتها في عام 1988 ،عندما فشلت الحكومة الأردنية في الوفاء بالتزاماتها نحو خدمة الديون، وادى ذلك الى انخفاض قيمه الدينار الاردني في محاولة للحد من المستوردات ودعم الصادرات الأردنية لجعلها اكثر تنافسية ، ارتفاع العجز السنوي الوسطي في صافي الميزان الجاري الى حوالي –169.9 مليون دينار في السنة خلال الفترة 1991– 2000، وبلغ اجمالي العجز لنفس الفترة حوالي 1868.5 مليون دينار، وادى الى ضعف النمو الاقتصادي والى استنزاف احتياطيات الدولة نتيجة الارتفاع الحاد للمستوردات بمعدل النمو سنوي متوسط 9% ، مقابل نمو اقل في الصادرات متوسطه 7.3% لنفس الفترة ، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج التي نمت بمعدل 7% خلال الفترة 2003 – 2009 الى 14% خلال التسعينات.

– ويعود عجز الحساب الجاري الى انخفاض صافي الاصول الأجنبية بعد عام 1989، وتدهور فجوة الصرف الاجنبي في الاردن بشكل عام الى :

– (أ) الصدمات الخارجية لتراكم اقساط الديون المجدولة متأخرة السداد ومدفوعات الفوائد الحكومية المرتفعة (المجدولة ومتأخرة السداد) الى الاجانب.

–(ب) الركود العالمي الذي يدهور شروط التجارة (انخفاض اسعار الصادرات) كل عام والى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات.

-(ج) زيادة اسعار السلع المستوردة كأسعار النفط واخيرا(د) انخفاض مستوى تدفقات راس المال .[1]

[1]-خالد محمد السواعي، أنور احمد العزام ، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية و المالية و النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري، الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 02 ، العدد 02 ،2015،ص98-99

خلاصة الفصل:

تشير نتائج الدراسة إلى أن تخفيض عجز الموازنة تساعد في تحسين العجز في الميزان التجاري على المدى الطويل، أي عجز الموازنة العامة له أثر على الميزان التجاري في المدى الطويل، وبما أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الموارد النفطية حيث تمثل نسبه الجباية البترولية أكثر من 60% من الموازنة العامة ، كما أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من 95% ومنه فإن متغير سعر النفط هيمن على متغيرات الدراسة ، وبما أن كل من الموازنة العامة والميزان التجاري تتحكم بها عوامل خارج سيطرة الحكومة أي التغيرات في أسعار البترول يتطلب تنويع مصادر الدخل مع إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية ، كما أوضحت نتائج الدراسة أن العلاقة السببية بين العجزين هي باتجاه واحد من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري وهو ما يتماشى مع النظرية الكينزية ، كما أن لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة قد يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية.

الفصل الثاني:

اختبار العلاقة السببية لفرضيتي عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي في الجزائر

تمهيد:

الجزائر واحدة من البلدان التي يعاني اقتصادها من وجود اختلال في الموازنة العامة والمتمثل في العجز ، وهذا راجع إلى أن جانب إيراداتها الذي يرتكز على مصدر واحد وهو البترول ، هذا ماجعل الاقتصاد الجزائري ذات طبيعة ريعية يعتمد بشكل كلي على مداخيل الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة مقارنة بالايرادات العادية ، فأصبحت الموازنة العامة متوقفة على تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مايجعلها عرضة للصدمات الخارجية ، وكما أن هذا العجز ناجم أيضا عن الارتفاع الهائل في حجم الانفاق العام بحيث وجهت نسبة كبيرة منه إلى الاستهلاك ، وهذا ما أدى إلى قصور الإيرادات عن تغطية النفقات.

سعت الجزائر جاهدة في مواجهة هذه الظاهرة بوضعها مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية ، وذلك عن طريق القيام بتنويع إيراداتها كما عملت على تقليص نفقاتها ، وهذا بغية الوصول إلى التوازن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ، ومن أجل تحفيز معدلات النمو الاقتصادي على الارتفاع هذا يساعدها على تنفيذ مشاريعها ووصولها للأهداف المرجوة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولفهم العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري قمنا بتحليل تطورات مكونات الموازنة العامة والميزان التجاري وحسب طريقة جرانجر في المدى القصير ،واختبار Toda and Yammamotoفي المدى الطويل .

المبحث الأول: وضعية الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال ومن بين هذه المراحل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي تحقق النمو الاقتصادي، ولقدرة خروج الجزائر من الأزمات التي تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية، وعدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها.

المطلب الأول: أداء السياسة المالية في ظل أهم الاصلاحات الاقتصادية وبرامج الانعاش الاقتصادي

في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وسعي الدولة نحو التقليل من الظواهر الاقتصادية. وبناء اقتصادي ذو بنية متينة، لجأت الدولة إلى عدة إصلاحات وبرامج من شأنها أن تجسد أهداف الحكومة الاقتصادية.

الفرع الأول: الاصلاحات الاقتصادية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر وعدم نجاحها في إعادة التوازنات الكلية، قررت اللجوء إلى الهيئات الدولية من خلال إبرام عدة اتفاقيات، والمعروفة ببرامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي ونلخصها كالآتي:

1 . برنامج التثبيت الاقتصادي (1989-1995):

في فبراير 1989 تمت مجموعة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تم فيه أول اتفاق بين الجزائر و الهيئات الدولية، حصلت بموجبها على قرض بـ: 155,7 مليون وحدة سحب و التي استخدمت كليا في 1990/05/30، وفق شروط صارمة محددة من قبل صندوق النقد الدولي منها انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و التحرير الكامل للاقتصاد.[1]

و في جوان 1991، تم الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي، حصلت بموجبه على قرض بـ: 300 مليون حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربع شرائح قيمة الواحدة 75 مليون وحدة سحب[2]؛ كان الهدف من هذا الاتفاق تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و إصلاح النظام الضريبي؛ و مراقبة توسع الكتلة النقدية و تحرير الأسعار؛ مع خفض سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي؛ تخفيض معدلات التضخم عن طريق تثبيت الأجور و تحرير التجارة الخارجية.[3]

وفي خضم الأزمة الاقتصادية والمالية وانخفاض أسعار البترول، لجأت الدولة مرة أخرى إلى الهيئات الدولية مبرمة برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الممتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995، ومنح فيه مساعدة مالية قدرت بـ: 731.5 مليون حقوق سحب، وتم الاتفاق فيه على إعادة جدولة الديون، حيث قام هذا البرنامج على

---

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية واصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دور الأمس للاستفادة لأزمة اليوم**، مجلة المالية والأسواق، العدد الخامس، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016، ص 269.

[2] بوخاري أمينة، يوسفي رشيد، **برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1989-2015**، دفاتر بوادكس، العدد التاسع، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 89.

[3] علواش وردة، **محاولة تحليل أثر تطبيق البرامج الاصلاحية على معدل البطالة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد السادس، جامعة بليدة 2، الجزائر، 2015، ص 206.

استراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تحرير سعر الصرف؛ تخفيض العجز الموازني؛ وتسيير الطلب المحلي بواسطة سياسة ميزانية ونقدية صارمة.

2 . برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):

لمزاولة الاصلاحات تم لجوء السلطات الجزائرية مرة أخرى للمؤسسات المالية الدولية بطلب تدعيم مالي لتمويل مخططات التنموية و كذا تغطية العجز المسجل في الميزان التجاري، و تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى، و عليه منح الصندوق تسهيل بمبلغ 1,169مليون من حقوق السحب الخاصة، و مبلغ 3,9 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و مبلغ 4,7 مليار دولار سنة 1996، و 4,7 مليار دولار سنة 1997 لدعم عملية التصحيح، و كان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف: تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10% و تقليص عجز الموازنة إلى 1,3%؛ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛ مع تخلي الدولة عن سياسة الدعم و وضع إطار تشريعي للخوصصة.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في ظل الانعاش الاقتصادي

الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على زيادة الانفاق بالدرجة الأولى لتنشيط الطلب الكلي قصد زيادة الإنتاج، وقد شرعت السلطات إلى تنفيذ استثمارية تنموية عمومية ضخمة منذ سنة 2001 والمتمثلة في:

1 . برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

خصصت الحكومة غلاف مالي قدره 525 مليار دينار منها 380 مليار 2001-2002 في إطار التنفيذ الأولي لهذا البرنامج[1]، و الذي يهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، الحد من البطالة و الفقر و تحسين المستوى المعيشي للأفراد، و كذا دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.[1]

2 . برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تكملة لمسار الانعاش الاقتصادي جاء هذا البرنامج الذي بلغت قيمته 4202,7 مليار دينار جزائري، كما أضيف له برنامجين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، و كان الهدف منه: رفع معدل النمو الاقتصادي، تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية، تحديث و توسيع الخدمات العامة و تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني.[2]

3 . برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

لتعزيز و إكمال المشاريع السابقة الهادفة للإعمار الوطني منذ سنة 2001، خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا قيمته 21214 مليار دج[3]، جزء منه لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9700 مليار

---

[1] بوهنة علي، رابحي بوعبد الله، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014**، مجلة المعيار العدد الثامن، جامعة تسمسيلت، الجزائر، 2013، ص 243.

[2] تقار عبد الكريم، **برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013، ص 213.

[3] كمال رزيق، عقون عبد السلام، **مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة**، دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة بليدة، الجزائر، 2017، ص 283.

دج، و جزء لإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج[1]، كما حددت أهداف هذا البرنامج فيما يلي: مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين التنمية البشرية و الخدمة العمومية، مع دعم تنمية الاقتصاد الوطني، تطوير الصناعة و اقتصاد المعرفة.[2]

4 . برنامج المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019):

هو برنامج استثمارات عمومية خصص له مبلغ مالي قدره 262 مليار دولار، منحت فيه الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان[3]، و من أهدافه: تشجيع الاستثمار المنتج الخالق للثروة، ترقية الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص؛ إعطاء عناية للتكوين و تدعيم الموارد البشرية و دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا الحديثة؛ و كذا العمل على تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات و استهداف معدل نمو قدره 7% مع مواصلة الإصلاحات الاجتماعية.[4]

المطلب الثاني: الموازنة العامة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990-2000):

خلال الفترة 1990-2000 اعتمدت الجزائر سياسة انكماشية ضمن الاصلاحات الاقتصادية المبرمة مع الهيئات الدولية وهذا بالحد من توسع النفقات العمومية وتنويع الايرادات الكلية، وهنا نستعرض التغيرات التي حصلت في كل من الأدوات السياسة المالية خلال الفترة.

الجدول رقم (2-1): تطور النفقات العامة، الايرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة (1990-2000)

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	الايرادات	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النمو%	رصيد الموازنة
1990	152500	31,01	136500	9,64	16000
1991	248900	63,21	212100	55,39	36800
1992	311864	25,30	420131	98,08	-108267
1993	313949	0,67	476627	13,45	-162678
1994	477181	51,99	566329	18,82	-89148
1995	611731	28,20	759617	34,13	-147886
1996	825157	34,89	724609	-4,61	100548
1997	926668	12,30	845196	16,64	81472
1998	774511	-16,42	875739	3,61	-101228
1999	950496	22,72	961682	9,81	-11186

[1] بن عزة هناء، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي2011**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 4، العدد الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 134.

[2] القنيعي عز الدين، **تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، 2014، ص 133.

[3] بن لشهب حمزة، قرومي حميد، **دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر- دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2017**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد الأول، جامعة ميلة، الجزائر، 2018، ص 78.

[4] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد الأول، جامعة ميلة، الجزائر، 2017، ص 338.

2000	1578161	66,04	1178122	22,51	400039

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة احصائية 1962-2011، الفصل 12، المالية العمومية، الجزائر، ص 211.

يتضح لنا من الجدول رقم (1) تطور حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 1990-2000،حيث لاحظنا تزايد مستمر لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ماعدا سنة 1993 أين تراجع معدل النمو بالنسبة للإيرادات العامة وأصبح 0,67% وبالنسبة للنفقات العامة أصبح 13,45% وهذا ما سبب عجز في رصيد الموازنة حيث وصل العجز إلى 162678-مليون دينار جزائري وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول لنلاحظ بعد ذلك تزايد مستمر بالنسبة للإيرادات العامة والنفقات العامة وما يقابلها عجز في رصيد الموازنة ،إلى أن تصل لسنة 1996 حيث نجد تراجع في معدل النمو بالنسبة للنفقات العامة ب 4,61- ،أما بالنسبة لرصيد الموازنة قد استقرت من حالة العجز بشكل طفيف فقط وبالنسبة لسنة 1998 تراجع معدل النمو للإيرادات العامة بنسبة 16,42- ،حيث لوحظ وجود عجز خلال سنتين 1998-1999 وهذا نتيجة لثقل عبء الديون العمومية والارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة ،وصعوبة التحكم فيها بسبب العامل السياسي والأمني الخطير الذي عانت منه الجزائر في العشرية السوداء ،حيث أدى تعزيز الأمن إلى ضغوطات إضافية على الموازنة في ظل ضعف حصيلة جهة و اعتماد الموازنة على الجباية البترولية لتمويل العجز والتي تأثرت بانهيار أسعار البترول سنة 1998 حيث وصل سعر البترول إلى 12,28 دولار للبرميل .

الفرع الأول: مكونات النفقات العامة

سنقوم بتحليل تطور النفقات العامة وإلى أسباب توسعها أو تقيدها بالنظر إلى مكوناتها، والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة، نفقات التسيير والتجهيز.

الجدول رقم (2-2): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة 1990-2000

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / النفقات العامة(%)	نفقات التجهيز / النفقات العامة(%)
1990	136,5	88,8	47,7	65,5	34,95
1991	212,1	153,8	58,3	72,51	27,49
1992	420,131	276,131	144	65,72	34,28
1993	476,627	291,417	185,21	61,14	38,86
1994	566,329	330,403	235,926	58,34	41,66
1995	759,617	473,694	285,923	62,36	37,64
1996	724,609	550,596	174,013	75,99	24,01
1997	845,196	643,555	201,641	76,14	23,86

1998	875,739	663,855	211,884	75,81	24,19
1999	961,682	774,695	186,987	80,56	19,44
2000	1178,122	856,193	321,929	72,67	27,33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة احصائية 1962-2011، الفصل 12، المالية العمومية، الجزائر، ص 21

يبين لنا الجدول رقم (2) تزايد حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 حيث شهدت نفقات التسيير ارتفاعا من سنة إلى أخرى وكان ذلك ملحوظا لكن متباطئا حيث انتقلت من 88,8 مليار دينار جزائري سنة 1990 لتصل إلى سنة 1999وتصبح 774,695 مليار دينار جزائري ،أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد تزايدت بشكل مختلف بين الزيادة والانخفاض حيث قدرت سنة 1990ب 47,7 مليار دينار جزائري ،لتصل إلى 285,923 سنة 1995 مليار دينار جزائري ، بعد ذلك انخفضت ب 174,013 سنة 1996، وبعد ذلك لوحظ تذبذب في قيمتها خلال السنتين اللاحقتين ، وكما أشرنا مسبقا أن مرحلة 1990-1999 هي نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري ، حيث تم تبني اقتصاد السوق و انتهاج الجزائر برامج الإصلاحات الاقتصادية ومن بينها برامج التعديل الهيكلي و إصلاح المؤسسات العمومية لتحفيز الاقتصاد على النمو وذلك من خلال تشجيع الاستثمار .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن السياسة الإنفاقية التي تبنتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية هي سياسة إنفاقيه انكماشية.

الشكل رقم (2-1): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 1990- 2000

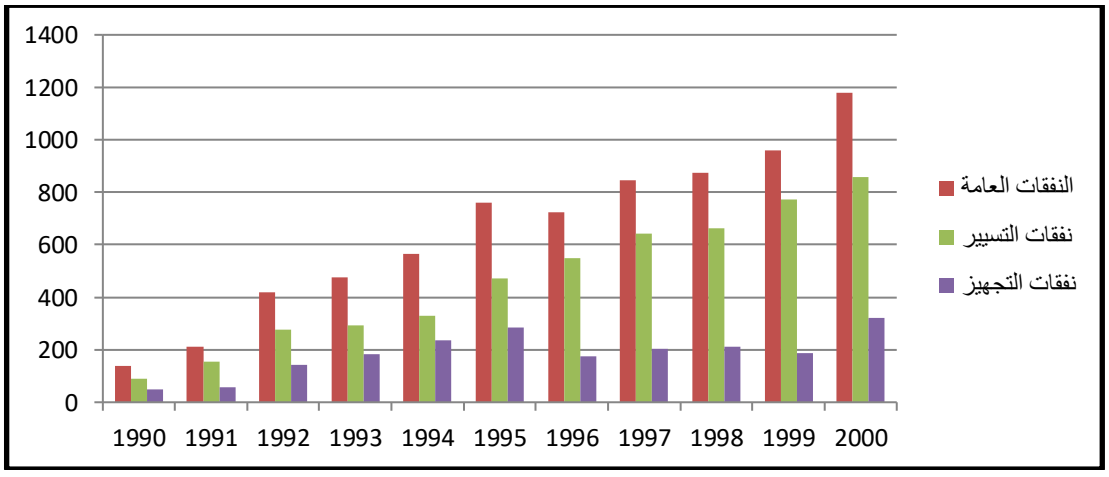

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: تطور الايرادات العامة

عرفت الايرادات العامة هي الأخرى عدة تغييرات بسب الاصلاحات المبرمجة خلال هذه الفترة بتنويع مصادرها بتوسيع الوعاء الضريبي وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، والجدول التالي يبين تطور الايرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة 1990-2000.

الجدول رقم (2-3): تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 1990- 2000.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الايرادات العامة	الايرادات الجبائية				الايرادات غير الجبائية
		الجباية البترولية	نسبتها إلى الايرادات العامة	الجباية العادية	نسبتها إلى العامة الايرادات	
1990	152500	76200	49,97	71100	46,62	5200
1991	248900	161500	64,88	82700	33,23	4700
1992	311864	193800	62,14	108864	34,91	9200
1993	313949	179218	57,08	121469	38,69	13262
1994	477181	222176	46,56	176174	36,92	78831
1995	611731	336148	54,95	241992	39,56	33591
1996	825157	495997	60,11	290603	35,22	38557
1997	926668	564765	60,95	314013	33,89	47890
1998	774511	378556	48,88	329828	42,58	66127
1999	950496	560121	58,93	314767	33,12	75608
2000	1578161	1173237	74,34	349502	22,15	55422

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة احصائية 1962-2011، الفصل 12، المالية العمومية، الجزائر، ص 211.

يتبين من الجدول أعلاه مدى أهمية الجباية البترولية حيث عرفت ارتفاعا مستمرا ما عدى سنة 1993 أين تراجعت قيمتها بسب عدم التلاحم داخل منظمة الأوبك مما أثر سلبا على أسعار البترول، و أما سنة 1998 هي الأخرى عرفت انخفاض الطلب العالمي على البترول في دول جنوب شرق آسيا و اليابان، و ارتفاع انتاج و عرض البترول في السوق بسبب القرار الصادر من منظمة الأوبك سنة 1997 بزيادة الانتاج بنسبة 10%[1]، مما أثر سلبا على أسعار البترول و بالتالي على إيرادات الجباية البترولية.

و خلال الاصلاحات ابتداء من سنة 1991 حظيت الجباية العادية اهتماما كبيرا من طرف السلطات لاتصافها بالاستقرارية عكس الجباية البترولية التي تتحكم فيها عوامل خارجية، فقد ارتفعت حصيلتها من سنة لأخرى لتعرف أكبر نسبة مساهمة لها سنة 1998 بنسبة 42,58 % و هذا دلالة على الأداء الحسن للإصلاحات الضريبية و المتمثلة في إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة *TVA* ، رفع معدل الضريبة على الدخل الاجمالي *IRG* ، إضافة إلى رفع من معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها، و كذا تحسين إيرادات الرسوم على السلع و الخدمات، أما سنتي 1999 و 2000 لوحظ نمو و ارتفاع في الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول

[1] قرينعي ربحية، نوري طه حسين، **أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة – دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص 35.

يقابله نمو بطيء في الجباية العادية بسبب انخفاض مستوى الضرائب نتيجة ظاهرة الاقتصاد الخفي الذي يتم به الاقتصاد الجزائري[1]، و الشكل التالي يبين تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 1990- 2000

الشكل رقم (2-2): تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 1990- 2000.

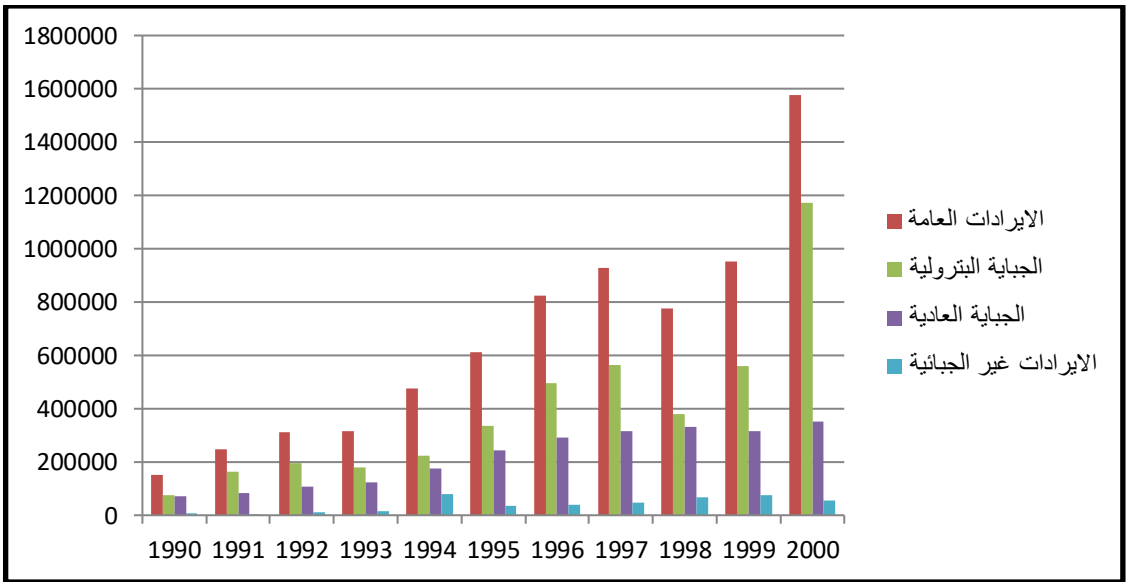

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: وضعية الموازنة خلال الفترة (2001-2020)

عرفت هذه الفترة ارتفاعات مستمرة في أسعار المحروقات، مما شجع الحكومة على اعتماد سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية المطبقة منذ سنة 2001، وهذا من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي وتحقيق تنمية شاملة، أما خلال البرنامج الخماسي الأخير 2015-2019 تم كبح توسع النفقات العامة واتخاذ اجراءات تقشفية جراء تغيرات طرأت سنقوم بعرضها من خلال تحليل كل من أدوات السياسة المالية، وكذا معرفة مدى استجابتها ومرونتها لتحقيق أهداف البرامج التنموية.

الجدول رقم (2-4): تطور النفقات العامة، الايرادات العامة والموازنة العامة خلال الفترة 2001- 2020

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	الايرادات	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النمو %	رصيد الموازنة
2001	1505526	-4,60	1321028	12,13	184498
2002	1603188	6,49	1550646	17,38	52542
2003	1974466	23,16	1639265	5,71	335201
2004	2229899	12,94	1888930	15,23	340969
2005	3082828	38,25	2052037	8,63	1030791
2006	3639925	18,07	2453014	19,54	1186911

[1] إجري خيرة، مرجع سابق، ص 247.

2007	3687900	1,32	3108669	26,73	579231
2008	2902448	-21,3	4191053	34,82	-1288605
2009	3275362	12,85	4246334	1,32	-970972
2010	4392900	34,12	4466900	5,19	-74000
2011	5790100	31,81	5853600	31,04	-63500
2012	6339300	9,49	7058100	20,58	-718800
2013	5957500	-6,02	6024200	-14,65	-66700
2014	5738400	-3,68	6995700	16,13	-1257300
2015	5103100	-11,07	7656300	9,44	-2553200
2016	5042200	-1,19	7383600	-3,56	-2341400
2017	5997900	18,95	7282700	-1,37	-1284800
2018	6313959	5,26	7726291	6,09	-1412332
2019	6601576	3,32	7741345	0,12	1139769 -
2020	5114087	-22,53	6902887	10,83-	1788800 -

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" –Ministère des finances : DGT

20202000 -

بناءا على الجدول رقم (4) يبين لنا مدا اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات وتحديدا القطاع النفطي ،حيث عرفت مكونات الموازنة ارتفاعا مستمرا من سنة 2001 وتذبذب في معدل النمو فكل هذا راجع لزيادة أسعار البترول بداية سنة 2000 ،والذي ترك أثر واضح على اقتصاد الجزائر تبني سياسة مالية توسعية من خلال الإصلاحات الاقتصادية في ظل الإنعاش الاقتصادي التي تمثلت في برامج تنموية ، أما بالنسبة لرصيد الموازنة العامة كانت في حالة فائض منذ سنة 2001 لغاية سنة 2008 التي تعتبر في الاقتصاد الجزائري سنة فاصلة في انتقال رصيد الموازنة العامة من الفائض إلى العجز الذي استمر إلى سنة 2020.

الفرع الأول: تطور النفقات العامة (2001-2020):

عرفت نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، جراء اتباع الدولة لسياسة توسعية والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2001- 2020.

الجدول رقم (2-5): تطور النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2001-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	النفقات	معدل النمو	نفقات	معدل النمو	نفقات	معدل النمو
2001	1321028	12,13	963633	12,55	357395	11,02
2002	1550646	17,38	1097716	13,91	452930	26,73
2003	1639265	5,71	1122761	2,28	516504	14,04
2004	1888930	15,23	1250894	11,41	638036	23,53
2005	2052037	8,63	1245132	-0,46	806905	26,47
2006	2453014	19,54	1437870	15,48	1015144	25,81
2007	3108669	26,73	1674031	16,42	1434638	41,32
2008	4191053	34,82	2217775	32,48	1973278	37,54
2009	4246334	1,32	2300023	3,71	1946311	-1,37
2010	4466900	5,19	2659000	15,60	1807900	-7,11
2011	5853600	31,04	3879200	45,89	1974400	9,21
2012	7058100	20,58	4782600	23,29	2275500	15,25
2013	6024200	-14,65	4131600	-13,61	1892600	-16,83
2014	6995700	16,13	4494300	8,78	2501400	32,17
2015	7656300	9,44	4617000	2,73	3039300	21,50
2016	7383600	-3,56	4591400	-0,55	2792200	-8,13
2017	7282700	-1,37	4677200	1,87	2605400	-6,69
2018	7726291	6,09	4648286	-0,61	3078005	18,13
2019	7741345		4895236		2846109	
2020	6902887		5009346		1893541	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" –Ministère des finances : DGT

20202000 –

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد مستمر للنفقات العامة من سنة لأخرى ،حيث سجلت 1321028مليون دينار جزائري في سنة 2001 حيث سجلت سنة 2012 ارتفاعا ملحوظا قدر ب 7058100مليون دينار جزائري لتتراجع في سنتين 2013–2014 وتقدر ب 6024200 ،6995700 مليون دينار جزائري على التوالي وتبقى في تذبذب وفي سنة 2018 مع تحسن سعر النفط ارتفعت إلى 7726291 مليون دينار جزائري لتصل إلى 7741345 مليون دينار جزائري بسبب مخلفات جائحة كورونا و تأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي (تراجع أسعار النفط) أما بالنسبة للنفقات التسيير فلها النسبة الأكبر من النفقات العامة على حساب نفقات التجهيز التي تلعب دور كبير على زيادة التنمية وبالنسبة لمعدلات النمو فتبقى متذبذبة خلال الفترة 2001–2020 وهنا نسلط الضوء على أهمية تقلبات أسعار النفط لمدا ارتباطها الوثيق بانخفاض و ارتفاع الإنفاق العام .

الفرع الثاني: تطور الايرادات العامة (2001–2020)

عرفت الايرادات العامة هي الأخرى تغييرات متمثلة في انخفاض ايرادات الجباية البترولية عن ايرادات الجباية العادية، وذلك بفعل الاصلاحات في تنويع تحصيل الضرائب والحد من هيمنة الجباية البترولية، والجدول التالي يبين تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 2001–2020.

الجدول رقم (2–6): تطور مكونات الايرادات العامة خلال الفترة 2001– 2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الايرادات العامة	الايرادات الجبائية				الايرادات غير الجبائية
		الجباية البترولية	نسبتها إلى الايرادات العامة%	الجباية العادية	نسبتها إلى الايرادات العامة%	
2001	1505526	956389	63,52	398238	26,45	150899
2002	1603188	942904	58,81	482896	30,12	177388
2003	1974466	1284975	65,08	524925	26,59	164566

163789	26,03	580411	66,63	1485699	2229899	**2004**
174520	20,78	640472	73,56	2267836	3082828	**2005**
205041	19,80	720884	74,56	2714000	3639925	**2006**
209300	20,79	766750	73,53	2711850	3687900	**2007**
221759	33,26	965289	59,10	1715400	2902448	**2008**
201750	35,01	1146612	58,83	1927000	3275362	**2009**
189800	29,55	1298000	66,13	2905000	4392900	**2010**
283300	26,37	1527100	68,73	3979700	5790100	**2011**
246400	30,11	1908600	66,01	4184300	6339300	**2012**
248400	34,09	2031000	61,74	3678100	5957500	**2013**
258500	36,44	2091400	59,05	3388400	5738400	**2014**
374900	46,14	2354700	46,51	2373500	5103100	**2015**
838200	48,05	2422900	35,32	1781100	5042200	**2016**
1240900	43,85	2630000	35,46	2127000	5997900	**2017**
1315765	41,94	2648500	37,21	2349694	6313959	**2018**
1239623		2843465		2518488	**6601576**	**2019**
1094209		2625168		1394710	**5114087**	**2020**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" –Ministère des finances : DGT – 20202000

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الجباية البترولية عرفت تزايدا كبيرا و مستمرا منذ بداية 2001–2019 ،مع تسجيل تراجع في السنوات 2002–2003–2004–2005–2006 ، لتعرف سنة 2007 انخفاضا معتبرا ثم تشهد انخفاضا حادا سنة 2008، تعرف سنة 2020 تحسنا طفيفا كما ان نسب مساهمتها في الإيرادات الاجمالية كانت معتبرة ،حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة 59 %

اذ بلغت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2001 (1505526) وبنسبة مساهمة تقدر ب 63.52 % من اجمالي الايرادات العامة، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بسبب حرب الخليج، وفي سنة 2003 ارتفعت الى 1974466 أي بنسبة نمو تقدر ب 65.08 %، وسنة 2004 ارتفعت لتصل الى 2229899 بنسبة

نمو تقدر ب 66.63 % وارتفعت في سنة 2005، 2006، 2007 لتصل الى 3082828، 3639925، 3687900، وبنسبة نمو تقدر ب 73.56، 74.56، 73.56 %

لتنخفض سنة 2008 الى 2902448 بنسبة نمو 59.10 % وهذا راجع الى انخفاض أسعار البترول وارتفعت من سنة 2009-2014 بنسبة تصل الى 59.05 % سنة 2014 وانخفضت سنة 2015 لتصل الى 5103100 بنسبة نمو تصل الى 35.32 % لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2017 يصل الى 5997900 بنسبة نمو 53.46 % وكذلك سنة 2018 ارتفع بشكل معتبر ليصل الى 6319959 بنسبة نمو تقدر ب 37.21 %

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر (2000 . 2020)

يكتسي الميزان التجاري أهمية بالغة في رسم السياسات التجارية، وفي تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية حيث يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات في رسم السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: وضعية الميزان التجاري للجزائر

تعتبر تقلبات أسعار النفط المحرك الرئيسي للتغيرات في الأرصدة سواء رصيد الموازنة العامة أو الميزان التجاري وكان هذا الأخير يسجل فائضا منذ سنة 2000 إلى أن انخفض سعر البترول من سنة 2015.

الفرع الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

يبين الجدول الموالي تطورات الميزان التجاري للجزائر للفترة 2000- 2020:

الجدول رقم (2-7): تطور الميزان التجاري 2000 . 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	معدل التطور%	الواردات الكلية	معدل التطور%	رصيد الميزان التجاري
2000	22 031	-13%	9 173	8,36%	12 858
2001	19 132	-2%	9 940	20,81%	9 192
2002	18 825	31%	12 009	12,70%	6 816
2003	24 612	30%	13 534	35,27%	11 078
2004	32 083	43%	18 308	11,19%	13 755
2005	46 001	19%	20 357	5,40%	25 644
2006	54 613	10%	21 456	28,78%	33 157

2007	60 163	32%	27 631	42,88%	32 532
2008	79 298	-43%	39 479	-0,47%	39 819
2009	45 194	26%	39 294	3,00%	5 900
2010	57 053	29%	40 473	16,74%	16 580
2011	73 489	-2%	47 247	6,62%	26 242
2012	71 866	-8%	50 376	8,89%	21 490
2013	65 917	-5%	54 852	6,80%	11 065
2014	62 886	-45%	58 580	-11,74%	4 306
2015	34 668	-17%	51 702	-10,81%	-17 034
2016	28 883	20%	46 115	6,21%	-17 232
2017	34 569	19%	48 980	-0,83%	-14 411
2018	41 115	-14%	48 573	-8,11%	-7 458
2019	35 312	-38%	44 632	-20,36%	-9320
2020	21 925		35 547		-13622

المصدر: المركز الوطني لإعلام والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

توضح لنا بيانات الجدول أعلاه ان الميزان التجاري سجل خلال الفترة المدروسة فائضا لكن بقيم متذبذبة ، حيث كان اكبر فائض في سنة2008 قد بلغ 79298 مليون دولار ، اما ادنى لقيمة الفائض التجاري كانت سنة 2014 بلغت 4306 مليون دولار ، كما تشير النتائج العامة المحققة من إنجازات التبادلات الخارجية الجزائرية خلال سنة 2015 الى العجز المسجل في الميزان التجاري يقدر ب 17034 مليون دولار ، حيث زادت قيمة العجز سنة 2016 بحوالي 17232 مليون دولار ، حيث يفسر هذا العجز نتيجة تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية ،التي شهدت هذا الأخير تراجع كبير في الأسعار في الأسواق الدولية اما من حيث تغطية نسبة الواردات بالصادرات ، النتائج محل الدراسة تبع النسبة ، واستمر هذا العجز سنة 2020 الذي بلغ 13622، وهذا كان كله بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق المالية.

الشكل رقم (2-3): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 - 2020

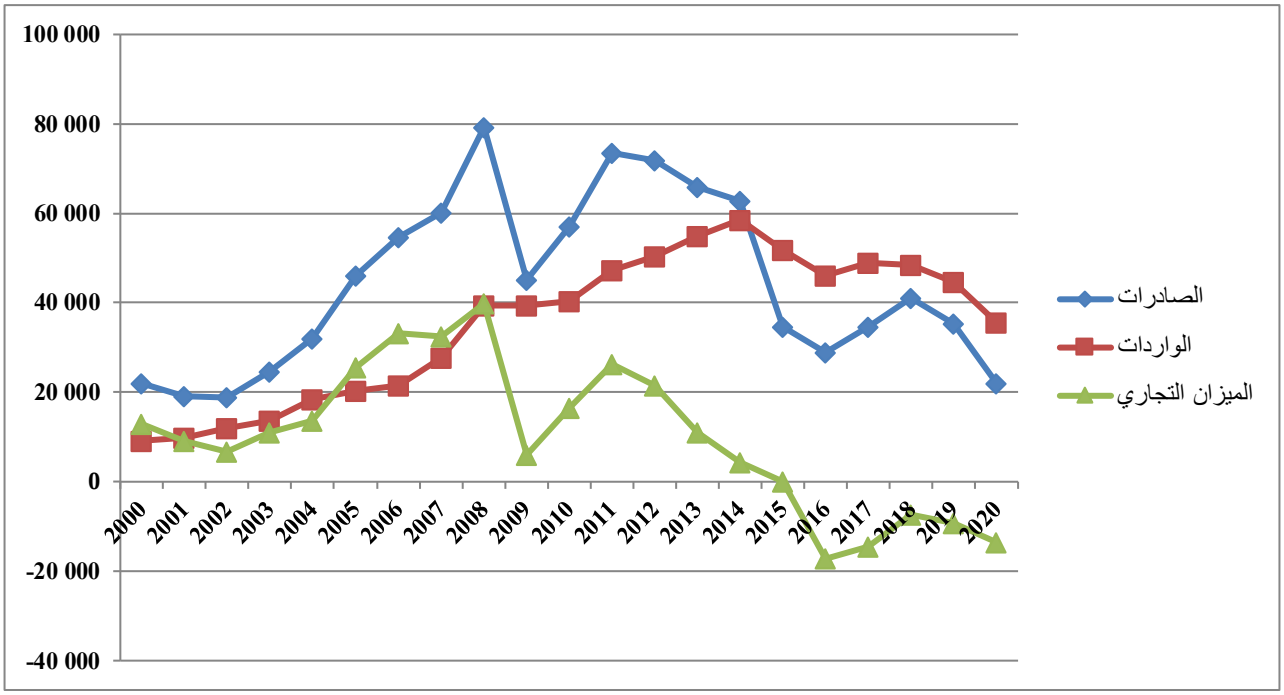

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

الفرع الثاني: التركيب السلعي للواردات والصادرات الجزائرية

1 . التركيب السلعي للواردات الجزائرية:

من أجل التوضيح أكثر لطبيعة وتركيب الواردات الجزائرية، نبين تقسيم هذه المجموعة والفئات السلعية التي تتكون منها ومساهمة كل منها في المجموع العام لهذه الواردات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2018- 2020

الوحدة: مليون دولار

مجموعة المواد	2018		2019		2020	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
المواد الغذائية	8199	16.88	7694	17.24	7723	22.73
الطاقة	977	2.01	1369	3.07	890	2.5
المواد الأولية	1814	3.73	1921	4.30	2199	6.19

المواد النصف المصنعة	10468	21.55	9840	22.05	7614	21.42
التجهيزات الفلاحية	537	1.11	437	0.98	198	0.56
التجهيزات الصناعية	12824	26.40	10845	24.30	8697	24.47
السلع الاستهلاكية	9312	19.17	7934	17.78	5577	15.69
واردات أخرى	4443	9.15	4592	10.29	2649	7.45
المجموع الكلي للواردات	**48 573**	**100**	**44632**	**100**	**35 549**	**100**

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك (cnis)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

يوضح لنا تراجع الواردات الجزائرية الاجمالية سنة 2020بنسبة 100 والتي كانت قيمتها 35549، اما التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2020 ، فتبين من الجدول انخفاض كل من مجموعة السلع والمعدات ، السلع الموجهة للإنتاج ، السلع الغذائية ، المواد الأولية ، مقارنة بسنة 2018و2019 ، هذا الارتفاع كان نتيجة جائحة كورونا اما التجهيزات الفلاحية ، التجهيزات الصناعية ، السلع الاستهلاكية ، فقد عرفت انخفاضا سنة 2020 مقارنة بسنة 2018 و 2019 ، يمكن القول ان المجموع الكلي للواردات الجزائرية خلال سنة 2020 تراجعت بنسبة 7.45 % لتستقر عند 2649،وانخفضت سنة 2019 لتصل الى 44632 مليون دولار ، ثم تواصل الانخفاض سنة 2020 في الواردات لتبلغ حوالي 35549 مليون دولار.

2 . التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

تتشكل الصادرات الجزائرية من مجموعتين رئيسيتين صادرات نفطية وصادرات غير نفطية، حيث تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر المهيمن على الصادرات الإجمالية بالرغم من محاولات الجزائر في ترقية الصادرات الغير النفطية إلى يومنا هذا، حيث لا تتعدى هذه الأخير في أحسن الأحوال نسبة 7 %من الصادرات الإجمالية للجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الكلية للجزائر:

الجدول رقم (2-9): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 - 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الكلية
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	21 419	97.23	612	2.77	22 031
2001	18 484	96.62	648	3.38	19 132
2002	18 091	96.11	734	3.89	18 825
2003	23 939	97.27	673	2.73	24 612
2004	31 302	97.57	781	2.43	32 083
2005	45 094	98.03	907	1.97	46 001
2006	53 429	97.84	1184	2.16	54 613
2007	58 891	97.89	1272	2.11	60 163
2008	77 361	97.56	1937	2.44	79 298
2009	44 128	97.65	1066	2.35	45 194
2010	55 527	97.33	1526	2.67	57 053
2011	71 427	97.20	2062	2.80	73 489
2012	69 804	97.14	2062	2.86	71 866
2013	63 752	96.72	2165	3.28	65 917
2014	60 304	95.90	2582	4.10	62 886
2015	32 699	94.33	1969	5.67	34 668
2016	27 102	93.83	1781	6.16	28 883
2017	32 639	93.39	1930	6.61	34 569
2018	38 285	93.11	2830	6.89	41 115
2019	32 732	92.69	2580	7.31	35 312
2020	19 670	89.71	2255	10.29	21 925

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (cnis)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

إن الملاحظ في بيانات الجدول الهيمنة الكلية للصادرات الطاقوية، في حين تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال 6 %، حيث كانت هذه النسبة المحققة سنة 2016 هذا راجع إلى تراجع عائدات البترول نتيجة الانخفاض الكبير في الأسواق العالمية حيث انخفضت إلى أقل من 40 دولار للبرميل. عموما تبين البيانات أن هناك تطور في الصادرات بنوعيها خلال الفترة المدروسة لكن تطور قيمة صادرات المحروقات كان أكبر من الصادرات غير الطاقوية.

هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن الجزائر تخضع لنظام التقسيم الدولي للعمل، فهي مختصة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير المحروقات بأنواعها وبذلك يعتبر هذا الأخير الممول الأساسي للنفقات التنموية في الجزائر لما يوفره من ريع نفطي معتبر.

وأمام هذا الوضع عملت الجزائر في إطار الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وذلك بتدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية، وخلق امتيازات ضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. لكن لم تنجح الجزائر جراء هذه الاستراتيجية التي انتهجتها الجزائر قصد ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالرغم من التطور الضعيف في قيمتها إلا أنها ظلت تتراوح بين 2 %و 6 %في أحسن أحوالها، هذا نتيجة جملة من المشاكل والعراقيل التي مازال يعاني منها الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي، والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الخامس.

الشكل رقم (2-4): مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 - 2020

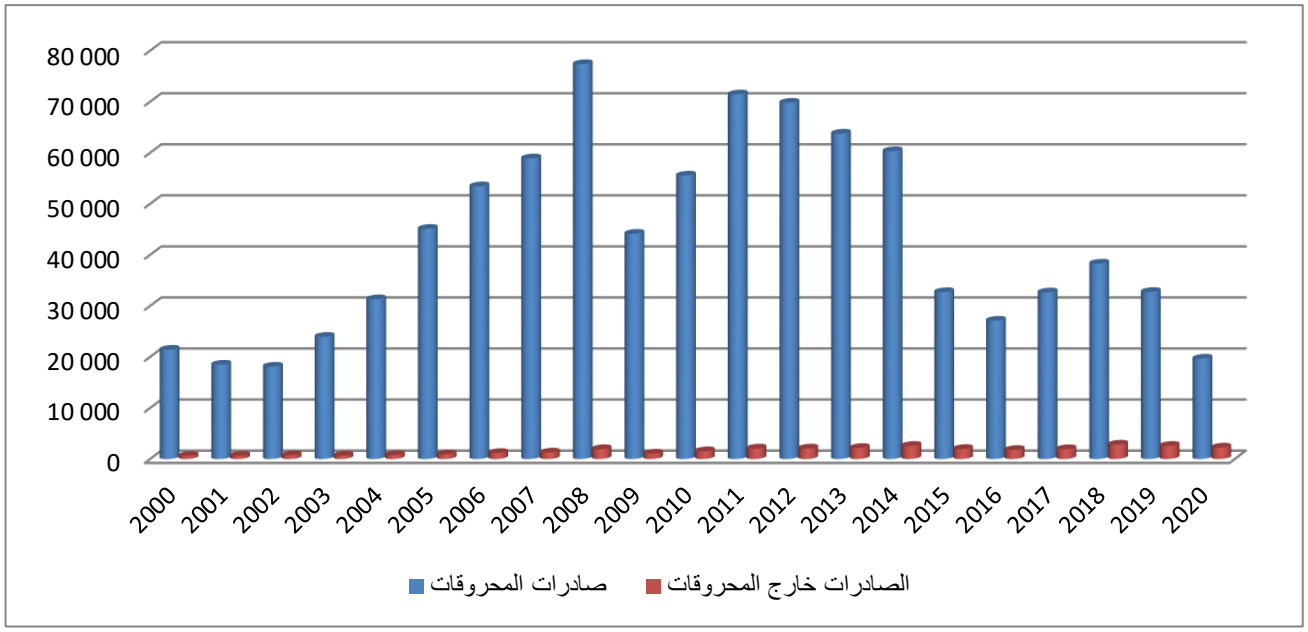

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات:

لقد سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2000 و2016 تراوحا بين النمو المتذبذب، حيث كانت تبلغ قيمتها سنة 2000 بـ: 612 مليون دولار، لكن هذه القيمة ارتفعت لتبلغ 1781 مليون دولار سنة 2016 بعدما كانت 2582 مليون دولار سنة 2014، حيث تعتبر الصادرات الغير النفطية هامشية في كل الفترات بالنسبة للصادرات النفطية. أما بالنسبة للتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات فهي تتكون من المجموعات التالية:

الجدول رقم (2-10): تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات 2000 - 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	المواد الخام	منتجات مصنع نصف	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع غير غذائية استهلاكية	الصادرات الكلية خارج المحروقات
2000	32	47	465	11	47	12	**612**
2001	28	37	504	22	45	13	**648**
2002	35	51	551	20	50	27	**734**
2003	48	50	509	1	30	35	**673**
2004	59	90	571	-	47	14	**781**
2005	67	134	651	-	36	19	**907**
2006	73	195	828	1	44	43	**1184**
2007	88	169	993	1	46	35	**1272**
2008	119	334	1 384	1	67	32	**1937**
2009	113	170	692	-	42	49	**1066**
2010	315	94	1 056	1	30	30	**1526**
2011	355	161	1 496	-	35	15	**2062**
2012	315	168	1 527	1	32	19	**2062**
2013	402	109	1 610	-	27	17	**2165**
2014	323	109	2 121	2	16	11	**2582**

2015	235	106	1 597	1	19	11	**1 969**
2016	327	84	1 299	-	53	18	**1 781**
2017	350	73	845	0	78	20	**1 367**
2018	373	93	1626	0	90	33	**2 216**
2019	408	96	1445	0	83	36	**2 068**
2020	437	71	1287	0	77	37	**1 909**

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (cnis)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

من الجدول أعلاه نلاحظ خلال الفترة ما بين 2000-2008 تميزت بارتفاع الصادرات الاجمالية وصادرات المحروقات من سنة لأخرى، وهذا تبعا لارتفاع سعر البترول، وفي الفترة 2009-2011 شهدت سقوط حر في قيمة الصادرات وهذا نتيجة الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري والتي كانت من تداعياتها تقلص الجهاز الإنتاجي للدول المستوردة للمحروقات و منه تقلص وارداتها منها لتبدأ مرة أخرى في التحسن بعدها اما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فبقيت هامشية خلال هذه الفترة أيضا، و في الفترة 2012-2016 شهدت هذه الأخيرة انخفاضا من سنة لأخرى قيمة الصادرات لتصل الى ادنى مستوى لها في سنة 2016 خلال اكثر من عشرية كاملة أي منذ سنة 2003 اما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فشهدت تحسنا خفيفا لتصل الى اعلى مستوى لها سنة 2014 فتبلغ 2582 ، لتبدأ في التراجع بعد ذلك ، خلال الفترة 2017-2020 شهدت هذه الأخيرة تحسنا ملحوظا في الصادرات مقارنة بالمرحلة السابقة لكن سرعان ما تراجعت سنة

2020 وهذا يرجع الى انخفاض الأورو الأوروبي، اما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فشهدت ثباتا نسبيا مقارنة بالفترة السابقة

المطلب الثالث: مؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات

من أجل التعرف أكثر على أداء الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحاول التطرق أكثر إلى بعض وأهم المؤشرات التالية:

1- مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات: يفسر مدى قدرة الدولة على التصدير خارج المحروقات وهو عبارة عن نصيب الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الناتج المحلي الخام.

مؤشر قدرة التصدير خارج المحروقات= (الصادرات خارج المحروقات/ الناتج المحلي الخام) × 100

2. مؤشر الانفتاح التجاري: يفسر عن مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.

مؤشر الانفتاح التجاري= (الصادرات خارج المحروقات + الواردات /الناتج المحلي الخام) × 100

3. معدل التغطية خارج المحروقات: يفسر نسبة تغطية الواردات بالصادرات خارج المحروقات.

معدل التغطية خارج المحروقات= (الصادرات خارج المحروقات/ الواردات الكلية) × 100

الجدول رقم **(2-11)**: مؤشرات الصادرات خارج المحروقات 2000 . 2016

السنوات	مؤشر القدرة على التصدير خ م	مؤشر الانفتاح التجاري	معدل التغطية خ م%
2000	1.09	17.88	2.76
2001	1.27	19.37	3.64
2002	1.23	22.35	3.72
2003	0.88	20.76	2.43
2004	0.93	22.39	2.49
2005	0.48	20.27	1.08
2006	0.94	19.31	2.01
2007	0.96	21.43	2.14
2008	1.11	24.21	2.39

2009	0.72	29.51	2.20
2010	0.93	26.05	2.62
2011	1.05	24.72	2.84
2012	1.05	23.58	3.02
2013	0.95	27.31	3.05
2014	1.21	28.71	4.40
2015	0.93	24.23	4.00
2016	1.07	29.22	3.8

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

من خلال البيانات المتوصل إليها في الجدول أعلاه، سجلت أعلى نسبة لمؤشر القدرة على التصدير قدرت بـ: 1,23 %سنة 2002، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2003 بـ: 0,48%، عموما خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 – 2016 كان المؤشر يعبر عن مستويات جد منخفضة للقدرة على التصدير، هذا بسبب تدني الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

أما مؤشر الانفتاح التجاري يتراوح ما بين 29,51 % كأعلى نسبة سنة 2009 و17,88% كأدنى نسبة سنة 2000، لكن عاد للانخفاض سنة 2015 حيث بلغ 24,23%، نتيجة الانخفاض الكبير على مستوى الواردات الجزائرية.

أما بالنسبة لمعدل التغطية، عرف انخفاض في سنة 2016 ليبلغ 3,8%، بعد ما كان يبلغ 4,40 %سنة 2014، بسبب تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في الأخير يمكن القول إن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ما زالت تعتبر هامشية بالنسبة للصادرات النفطية، رغم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل ترقيتها، لذا يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري مازال من بين الاقتصادات التي تتميز بذات المورد الواحد. واعتمادها الكلي على الصادرات النفطية.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة السببية بين عجزي الموازنة والميزان التجاري في الجزائر

الجزائر واحدة من البلدان التي يعاني اقتصادها من وجود اختلال في الموازنة العامة والمتمثل في العجز ، وهذا راجع إلى أن جانب إيراداتها الذي يرتكز على مصدر واحد وهو البترول ، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري ذات طبيعة ريعية يعتمد بشكل كلي على مداخيل الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة مقارنة بالإيرادات العادية ، فأصبحت الموازنة العامة متوقفة على تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية ، وكما أن هذا العجز ناجم أيضا عن الارتفاع الهائل في حجم الانفاق العام بحيث وجهت نسبة كبيرة منه إلى الاستهلاك ، وهذا ما أدى إلى قصور الإيرادات عن تغطية النفقات .

سعت الجزائر جاهدة في مواجهة هذه الظاهرة بوضعها مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية ، وذلك عن طريق القيام بتنويع إيراداتها كما عملت على تقليص نفقاتها ، وهذا بغية الوصول إلى التوازن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ، ومن أجل تحفيز معدلات النمو الاقتصادي على الارتفاع هذا يساعدها على تنفيذ مشاريعها ووصولها للأهداف المرجوة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولفهم العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري قمنا بتحليل تطورات مكونات الموازنة العامة والميزان التجاري وحسب طريقة جرانجر في المدى القصير ،واختبار Toda and Yammamotoفي المدى الطويل .

المطلب الأول: اختبار الاستقرارية

لاختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (Unit root test)، لديكي فولر (DF)، وديكي فولر الموسع (ADF)، واختبار فليب بيرون (PP)حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.[1]

لكن في دراستنا سوف نعتمد على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية السابقة على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم **(2-12)**: اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		BC	BG
With Constant	t-Statistic	188-1.5	267-1.2
	Prob.	558 0.4	138 0.6
With Constant & Trend	t-Statistic	3754-1.	7147-3.

[1] - Régis Borbonais& Michel Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies.(1ère édition). Paris. PUF ,2004,PP150-152

	Prob.	597 0.7	0014 0.
Without Constant & Trend	t-Statistic	152-1.6	823-1.3
	Prob.	1391 0.	946 0.1
At First Difference			
		d(BC)	d(BG)
With Constant	t-Statistic	21-3.67	09-4.39
	Prob.	102 0.0	13 0.00
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	717-3.5	664-4.2
	Prob.	89 0.05	34 0.01
		*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	108-3.7	1627-4.
	Prob.	4 0.000	5 0.000
		***	***

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل من السلسلتين (BC) و (BG) ليست مستقرتين عند الدرجة I(0)، حسب اختبار (ADF)، لكن كلاهما مستقرتين عند الفرق الأول I(1) .

1 . عدد التأخيرات الزمنية المثلى لنموذج VAR

لتقدير النموذج لابد من تحديد فترة الإبطاء المثلى لسلسلتي الدراسة، حيث يتم حسابها انطلاقا من مجموعة من المعايير أهمها معيار (AIC)و معيار (SC)،كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم **(2-13)** : عدد التأخيرات الزمنية المثلى لنموذج VAR

Endogenous variables: BC

BG

Exogenous variables: C

/11/24 Time: 06:1505Date:

Sample: 2000 2022

Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8352−50.7	NA	96988 1.1	5956 5.85	65254 5.9	12366 5.8
	758	34.452377	0.18	15131	4.36464	4.04
1	2505−30.0	*	*	47222 4.0	*	*
2	2981−29.5	3 0.75041	4 0.28526	35 4.3914	47 4.8860	96483 4.4

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد فترات الإبطاء المثلى حسب نموذج VAR لهتين السلسلتين هي فترة إبطاء (تأخير) واحدة.

المطلب الثاني: اختبار السببية حسب منهجية جرانجر (في المدى القصير)

يقصد بالسببية هي إيجاد المتغير الذي يؤثر في متغير آخر، فمثلا لو كان لدينا متغير (X) ومتغير آخر (Y) ولا نعرف أي المتغير يؤثر في الآخر، أي لا نعرف من هو المتغير المستقل والمتغير التابع، ففي هذه الحالة نقوم باختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين (X ; Y).

لإجراء اختبار اتجاه العلاقة السببية يوجد عدة طرق، أهمها طريقة جرانجر التي تعبر أشهر طريقة لكن في المدى القصير، لكن استخدام هذه المنهجية يتطلب استقرار السلسلتين كما ذكرنا سابقاً، لأن غياب هذا الشرط لا يسمح بتطبيق هذه المنهجية وبالتالي عدم قدرتها على اكتشاف السببية لهذين المتغيرين.

يتم تنفيذ اختبار جرانجر بين المتغيرين (X) و (Y) باستخدام نموذج VAR بين الفرق الأول لكل منهما، كما في المعادلتين التاليتين (1) و (2):

$$d(Y_t) = c + \sum_{i=1}^{n} \beta_n \times d(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{n} \alpha_n \times d(X_{t-i}) + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$d(X_t) = c + \sum_{i=0}^{m} \beta_{m,2} \times d(Y_{t-i}) + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{m,2} \times d(X_{t-i}) + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تمثل (n) عدد الإبطاءات في المعادلة الأولى و (m) عددها في المعادلة الثانية.

كما يمكن اعتبار أن كل من المتغيرة (X) تمثل رصيد الموازنة العامة (BG)، أما المتغيرة (Y) لتكن تمثل رصيد الميزان التجاري (BC)، أي:

$$\begin{cases}(X)=(BG)\\(Y)=(BC)\end{cases}$$

ومن المعادلتين السابقتين (1) و (2) يمكن كتابة العلاقة بين (BG) و (BC) حسب هذه المنهجية كما يلي:

$$d(BC_t)=c+\sum_{i=1}^{n}\beta_{n,1}\times d(BC_{t-i})+\sum_{i=0}^{n}\alpha_{n,1}\times d(BG_{t-i})+\varepsilon_t.....(3)$$

$$d(BG_t)=c+\sum_{i=0}^{m}\beta_{m,2}\times d(BC_{t-i})+\sum_{i=1}^{m}\alpha_{m,2}\times d(BG_{t-i})+\varepsilon_t.....(4)$$

إذا من المعادلتين السابقتين يمكن استنتاج فرضيات العدم التالية:

. من المعادلة الأولى: أن رصيد الموازنة العامة (BG) لا يسبب في رصيد الميزان التجاري (BC)، ويتحقق هذا إلا إذا تحققت الفرضية العدمية وتم رفض الفرضية البديلة كما يلي:

$$\begin{cases}H_0:\sum_{i=0}^{n}\alpha_n=0\\H_1:\sum_{i=0}^{n}\alpha_n\neq 0\end{cases}$$

. من المعادلة الثانية: أن رصيد الميزان التجاري (BC) لا يسبب في رصيد الموازنة العامة (BG)، ويتحقق هذا إلا إذا تحققت الفرضية العدمية وتم رفض الفرضية البديلة كما يلي:

$$\begin{cases}H_0:\sum_{i=0}^{m}\beta_m=0\\H_1:\sum_{i=0}^{m}\beta_m\neq 0\end{cases}$$

انطلاقا مما سبق يوضح الجدول التالي اختبار سببية جرانخر في المدى القصيرى للسلسلتين (BC) و (BG) كما يلي:

الجدول رقم **(2-14)**: اختبار سببية جرانجر

OBS	عدد الإبطاءات المثلى	فرضية العدم H0	قيمة (F) المحسوبة	القيمة الاحتمالية
21	1	(BG) لا يسبب (BC)	4,72686	0,0320
	1	(BC) لا يسبب (BG)	0,86403	0,5486

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية الأولى قدرت ب: (0,0320) وهي أقل من مستوى 5%، هذا يدل على أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولية، هذا ما يجعلنا نقبل فرضية البديلة (H1) التي تنص على أن وجود علاقة سببية بين المتغيرين في المدى القصير أي أن رصيد الموازنة العامة (BG) يسبب رصيد الميزان التجاري (BC) في الأجل القصير. أما القيمة الاحتمالية الثانية (0,5486) أكبر من مستويات

1%، 5%، و10، هذا يدل على أن قيمة فيشر المحسوبة أصغر من قيمة فيشر الجدولية، القائلة بعدم وجود أي علاقة سببية بين المتغيرين في المدى القصير أي أن (BC) لا يسبب (BG) في المدى القصير.

المطلب الثالث: اختبار سببية جرانجر المطورة لـ: Toda and Yammamoto

استخدمت دراسة Toda and Yammamoto سنة (1995) طريقة مطورة (M. WALD) لاختبار والد (Wald test) على قيود نموذج (VAR(K حيث تمثل K طول المتباطئات، لهذا الغرض يستخدم معيار والد على أساس اختبار فيشر (F) من أجل الحكم على فرضية العدم.[1]

ولتطبيق هذا الاختبار الذي يعتمد على نموذج VAR كما ذكرنا سابقا يجب أن نتبع المراحل التالية:

1 . نتعرف على رتب استقرار السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج؛

2 . نحدد عدد الإبطاءات (التأخيرات) المناسبة لنموذج VAR؛

3 . نضيف إلى ذلك كل المتغيرات بإبطاء هو (K+dmax)، حيث(K) هو عدد التأخيرات المقترحة و (dmax) هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمقدرة من خلال أحد اختبارات جذر الوحدة؛

4 . كتابة النموذج الإحصائي لهذا النموذج الإحصائي لهذه المنهجية من أجل المتغيرين (BC , BG)كما يلي:

$$BC_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{1,i} \times BC_{t-1} + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{2,i} \times BG_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$BG_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{1,i} \times BG_{t-1} + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{2,i} \times BC_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث تمثل كل من: (α, β) معلمات ثابتة تمثل مقدرات النموذج، أما (ε) يمثل حدود الخطأ بمجموع ووسط حسابي صفري.

وتقوم هذه المنهجية باختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية بين (BC) و (BG) في المعادلة رقم (5)، أي أن (BG) لا يتسبب في (BC)، أما الفرضية البديلة تعبر عن وجود علاقة سببية بين المتغيرين والتي يمكن صياغتهما كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{2,i} = 0 \\ H_1 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{2,i} \neq 0 \end{cases}$$

كما تقوم هذه المنهجية باختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية كذلك بين (BC) و (BG) في المعادلة رقم (6)، أي أن (BC) لا يتسبب في (BG)، أما الفرضية البديلة تعبر عن وجود علاقة سببية بين المتغيرين والتي يمكن صياغتهما كالتالي:

[1] ـ ناصور عبد القادر، دحماني محمد درويش، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: ادلة تجريبية من الجزائر باستخدام اختبار سببية جرانجر واختبار تودا ياماموتو، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 10، جوان 2015، ص 145

$$\begin{cases} H_0 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{2,i} = 0 \\ H_1 : \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{2,i} \neq 0 \end{cases}$$

بناءا على معطيات الجدول السابق الذي يوضح استقرارية السلسلتين الزمنيتين تبن لنا أن كل من السلسلتين (BC) و(BG) لم تستقرا عند المستوى (0) I، أما عند الفرق الأول (1) I فكلا السلسلتين استقرت عند هذا المستوى، إذاً نستنتج أن أعلى رتبة التكامل القصوى (dmax) هي (1)، أما من الجدول السابق الذي تم عن طريقه تحديد الفترات الإبطاء المثلى (K) بناءا على المعايير السابقة والمتمثل في كل من : (LR ; FPE ; AIC ; SC ; HQ) وهي (1). إذا فحسب اختبار جرانجر المطور (Toda and Yammamoto) فإن فترة الإبطاء المثلى (K) تصبح هي رتبة VAR كالتالي: (K + dmax) أي (1 + 1). فهي إذا تساوي 2.

الجدول رقم **(2-15)**: نتائج اختبار اتجاه العلاقة السببية في المدى الطويل لـ: (Toda and yammamoto)

OBS	عدد الإبطاءات	فرضية العدم H0	قيمة والد (Wald) المحسوبة	القيمة الاحتمالية
21	1	(BG) لا يسبب (BC)	7,70144	0,0313
	1	(BC) لا يسبب (BG)	1,49074	0,4751

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية الأولى قدرت ب: (0,0313) وهي أقل من مستوى 5%، هذا يدل على أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولية، هذا ما يجعلنا نقبل فرضية البديلة (H1) التي تنص على أن وجود علاقة سببية بين المتغيرين في المدى الطويل أي أن رصيد الموازنة العامة (BG) يسبب رصيد الميزان التجاري (BC) في الأجل الطويل. أما القيمة الاحتمالية الثانية (0,4751) أكبر من مستويات 1%، 5%، و10، هذا يدل على أن قيمة فيشر المحسوبة أصغر من قيمة فيشر الجدولية، القائلة بعدم وجود أي علاقة سببية بين المتغيرين في المدى الطويل أي أن (BC) لا يسبب (BG) في المدى الطويل. فمن خلال مخرجات هذا الجدول نستنتج أنها نفس النتائج المتوصل إليها في الفترة القصيرة.

خلاصة الفصل:

بعد التعرض إلى واقع السياسة المالية والعجز التوأم في الجزائر من خلال تحليل تطور كل من النفقات العامة والايرادات العامة بشكل مفصل، بالإضافة لدراسة تطور العجز الموازني توضح أن الجزائر تعتمد لحد كبير على قطاع المحروقات (الجباية البترولية) التي يتم من خلالها تغطية النفقات العامة ، فرغم امتلاكها لثروات جمة إلا ان هذا لم يجنبها الوقوع في اختلالات أثرت على الوضعية المالية الاقتصادية ، وقد انجر عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، انتعاش الإيرادات العامة ، وطالما أن هذه الاخيرة في تزايد فانه من شأنه الرفع من النفقات العامة للبلاد والجزائر كغيرها من الدول ، كان لابد لها من الاحتفاظ بالفائض في هذه النفقات من خلال الاعتماد على صندوق ضبط الايرادات لتمويل العجز في ميزانيتها ، كما عمدت لتطبيق برامج الانفاق العام أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن الجزائر حققت نتائج حسنة في اغلب سنوات الدراسة ، وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه الميزان التجاري وهذا راجع الى زياده صادرات الجزائر خاصة المحروقات .

خاتمة

جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري عن طريق إختبار فرضيتي عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وللتوصل إلى نتيجة تناولنا كل الجوانب النظرية والتطبيقية والمتعلقة بالميزانية العامة والميزان التجاري وعجزهما في الجزائر و أخذنا بعض الأمثلة في الدولة العربية عن العجز "العراق، مصر، الأردن ".

تم التطرق إلى مفهوم كل من الموازنة العامة والميزان التجاري حيث أن الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني عميقة لدرجة أن كل القطاعات تعاني من أزمات في المالية العامة باعتبارها نواة أساسية لخلق الاستقرار الاقتصادي، وتزامنا مع مرحلة انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق تطورا كبيرا في المالية العامة، فأصبحت موازنة الدولة تعاني من عجز، وذلك لعدم قدرة الدولة على تغطية نفقاتها لاعتمادها الكبير على موارد الجباية البترولية وهذا ماجعلها تتأثر بشكل كبير على تقلبات أسعار النفط .

أولا- النتائج المتوصل إليها: من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

1- السياسة المالية أداة فعالة في المحافظة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد.

2- اعتماد الموازنة العامة والميزان التجاري على النفط حيث تتحكم تقلبات أسعار النفط بحالتي العجز والفائض.

3-حسب منهجية جرانجر في المدى القصير تدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

4-حسب جرانجر المطورة Toda and Yammamoto في المدى الطويل تشير على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

5- تأكيد المنهج الكنزي بوجود علاقة مباشرة وواضحة بين عجز الموازنة العامة الميزان التجاري وتكون في اتجاه واحد، مقابل ذلك نفي نظرية التكافؤ الريكاردي للعلاقة.

ثانيا- اختبار الفرضيات :

1- صحة الفرضية الأولى :

إن "أقرب نظرية مفسرة للعلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الدول النفطية هي نظرية التكافؤ الريكاردي " هي فرضية خاطئة لأن الدول النفطية تعتمد وبدرجة أولى عن النفط لهذا عند حدوث أي انخفاض لأسعار النفط فقد ينجم عليه عجز الموازنة العامة والميزان التجاري وهذا ما فسره المنهج الكنزي.

2- صحة الفرضية الثانية :

بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أن "السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر هو إنخفاض أسعار البترول "هي فرضية صحيحة لأن تقلبات أسعار النفط هي التي تتحكم في حالتي العجز والفائض .

3- صحة الفرضية الثالثة :

الفرضية الثالثة والتي تنص على أن "يؤثر عجز الموازنة العامة على ميزان التجاري في المدى القصير " هي فرضية صحيحة فقد برهنت ذلك لنا منهجية جرانجر في المدى القصير .

4- صحة الفرضية الرابعة :

حسب جرانجر المطورة ل Toda and Yammamoto وبرهنت لنا خطأ الفرضية التي تقول " لا يؤثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري في المدى الطويل "

ثالثا: التوصيات والحلول المقترحة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع اختبار العلاقة السببية لفرضيتي عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي في الجزائر يمكننا تقديم بعض الحلول والتوصيات تمثلت في :

1- ضرورة إنتهاج الجزائر لسياسة نقدية مرتكزة على الأهداف الشاملة للدولة وأسس متينة تكون قادرة على مقاومة أي تأثيرات خارجية وداخلية.

2 – ترشيد النفقات لتقليل العجز الموازني .

3- ضرورة التوجه للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية لتنويع في الصادرات كي تكون البديل الأفضل للجباية البترولية وعدم تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري .

4- النظر في المنظومة الرقابية على الموازنة العامة والميزان التجاري .

5- العمل على تنشيط مصادر التمويل الداخلية .

رابعا :آفاق الدراسة:

مهما حاولنا الإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع تبقى العديد من الجوانب لها آفاق مفتوحة و إشكاليات عديدة نذكر منها :

- البديل المناسب للجباية البترولية لتفادي عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر .
- تأثير انتعاش صادرات الجزائر خارج المحروقات على عجز الموازنة العامة والميزان التجاري .
- دراسة زيادة النفقات العامة و أثرها على الموازنة العامة والميزان التجاري .

قائمة
المراجع والمصادر

أولا : الأطروحات والرسائل (المذكرات)
1- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس- أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014.
2- سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000_2016، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة 8ماي 1945، الجزائر ،2018.
3- سهيلة بوعلاق، نسرين سلامة، أثر السياسة المالية على عجز التوأم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل،م،د)،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،، جامعة العربي التبسي ، تبسة ،الجزائر ،2020.
4- صيفور الهاشمي، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000،2020، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
5- خالد ببوش، عبد الغني سليماني، إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة، دراسة حالة الجزائر لفترة 1999،2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر ،2016.
6- عبد الرحمان ذياب، ترشيد الإنفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة، دراسة مقارنة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، تخصص، معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ،2019.
7- عربية يوسف، تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، الجزائر، مذكرة ماستر جامعة المسيلة، 2020-2021.
8 - بوطويل سليمة، آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، مذكرة ماستر، 2017-2018.
ثانيا: المجلات الدورية
1- عيماد داتو سعيد، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر،2021.
2- دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الرابع عشر ديسمبر 2013.
3- فضيل سايب، مصطفى بوشامة، السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازني خلال الفترة (2000،2020) دراسة حالة صندوق ضبط الموارد في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد01 (2022).

4- رقوب نريمان، معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل، معارف مجلة علمية دولية محكمة.
5- نريمان رقوب، دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازني في الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي ،30(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
6-.قريز مسعود، نظرة على العجز في الميزان التجاري الجزائري، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 4 ، العدد 01 ،2015.
7- مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، مخبر الأنظمة المالية المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، 2023.
8-احمد ضيف، ميلود وعبل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر –اختبار فرضية العجز التوأم- دراسة قياسية للفترة (1990-2017) ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، جامعة البويرة ، الجزائر،2020 .
9- هاورثين خسره و احمد، طبيعة العجز التوأم في ظل الاقتصاد النفطي حالة العراق –دراسة تحليلية و قياسية- كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة السليمانية، إقليم كردستان، العراق، 2023.
10- رشا خالد شهيب، اسراء عبد فرحان وآخرون، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم)، العراق، 1980-2018.
11- فاروق فتحي السيد، تحديد سلوك العجز المزدوج في الأجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردي والتباعد المزدوج (1995-2019)، جامعة طنطا،مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الحادي عشر ،يوليو 2021.
12--خالد محمد السواعي، أنور احمد العزام ، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية و المالية و النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري، الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 02 ، العدد 02 ،2015.
13- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية واصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دور الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، العدد الخامس، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016.
14- بوخاري أمينة، يوسفي رشيد، برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1989-2015، دفاتر بوادكس، العدد التاسع، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.
15- علواش وردة، محاولة تحليل أثر تطبيق البرامج الاصلاحية على معدل البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد السادس، جامعة بليدة 2، الجزائر، 2015.
16- بوهنة علي، رابحي بوعبد الله، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014، مجلة المعيار العدد الثامن، جامعة تسمسيلت، الجزائر، 2013.
17- تقار عبد الكريم، برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013.

18- كمال رزيق، عقون عبد السلام، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة، دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة بليدة، الجزائر، 2017.

19- بن عزة هناء، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي2011، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 4، العدد الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017،.

20- القنيعي عز الدين،تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، 2014،.

21- بن لشهب حمزة، قرومي حميد، دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر- دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2017، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد الأول، جامعة ميلة، الجزائر، 2018.

22- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائرخلال الفترة 2000-2017، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد الأول، جامعة ميلة، الجزائر، 2017.

23-قرينعي ربحية، نوري طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة – دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2016، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.

24. ناصور عبد القادر، دحماني محمد درويش، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: ادلة تجريبية من الجزائر باستخدام اختبار سببية جرانجر واختبار تودا ياماموتو، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 10، جوان 2015.

ثالثا :المراجع باللغة الأجنبية

1- Régis Borbonais& Michel Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies.(1ère édition). Paris. PUF ,2004,PP150-152

ملخص :

تستهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين عجزي الموازنة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2020)، ضمن نظريتي عجز التوأم والتكافؤ الريكاري، ولاختبار هذه العلاقة ارتأينا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9، اعتمادا على منهجية جرانجر في المدى القصير واختبار جرانجر المطورة ل Toda and Yammamoto في المدى الطويل، إذ توصلنا إلى عدم وجود علاقة في المدى القصير بينما في المدى الطويل تشير إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الميزان التجاري، نظرية عجز التوأم والتكافؤ الريكاردي، العلاقة السببية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study aims to test the causal relationship between the budget deficits and the trade balance in Algeria during the period (2000−2020), within the twin deficit and Ricarian equivalence theories. To test this relationship, we looked to the outputs of the Eviews 9 statistical program, based on the Granger methodology in the short run and the Granger test. Developed by Toda and Yammamoto in the long run, we found that there is no relationship in the short run while in the long run it indicates a causal relationship between the two variables.

Keywords: general budget, trade balance, twin deficit theory and Ricardian equivalence, causal relationship, the Algerian economy.